الأمم المتحدة

A/72/84

الجمعية العامة

Distr.: General
5 May 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة

أولا - لمحة عامة ٢

ثانيا - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ . . . . . ٢

البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية ٢

البرنامج ١٢ - المستوطنات البشرية ٢٤

البرنامج ٢٥ - خدمات الإدارة والدعم ٤١

البرنامج ٢٨ - السلامة والأمن ٤١

* A/72/50

** يصدر هذا التقرير وفقا لأحكام القرارين ٥٨/٢٦٩ و ٦٤/٢٢٩ المتعلقين بدور لجنة البرنامج والتنسيق في عملية التخطيط والميزنة.

010617 310517 17-07315 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – لمحة عامة

١ – اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٦/٧١ الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩ (A/71/6/Rev.1؛ وانظر أيضا تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/71/16)، والتغييرات الموحدة التي أُدخلت سابقاً على الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/71/85)). وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية كانت قد طلبت، في قرارها ٢٦٩/٥٨، إلى لجنة البرنامج والتنسيق أن تقوم، لدى أداء دورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، باستعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة اللاحقة لتاريخ اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلا عن أي اختلافات تنشأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا – الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩

٢ – وفقا للقاعدة ١٠٤–٨ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6)، واستنادا إلى الولايات الجديدة و/أو المنقحة، يُقترح إدخال تنقيحات على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩ في إطار البرنامج ١٠، التجارة والتنمية؛ والبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية؛ والبرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم؛ والبرنامج ٢٨: السلامة والأمن.

٣ – والتغييرات في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩، المتعلقة بالبرامج المذكورة آنفا، تتصل بالخطة الحضرية الجديدة، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٦/٧١، وهي تأخذ في الاعتبار القرارات المتخذة في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وقرارات الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ و ٢٤٨/٧٠ ألف و ٢٧٢/٧١ باء، المتعلقة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ – وأُعدت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة الموحدة لكي تستعرضها لجنةُ البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وترد، لكل برنامج من البرامج المعنية، معلومات استهلالية تتضمن إحالات إلى الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي تنتج عنها التعديلات البرنامجية. ويرد النص المنقح المقترح تحت عناوين فرعية تشير إلى أرقام الفقرات التي أُدخلت عليها التعديلات من الوثيقة A/71/6/Rev.1.

البرنامج ١٠
التجارة والتنمية

٥ – تأخذ تعديلاتُ الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩ في الاعتبار القرارات المتخذة في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، على فقرات التوجه العام وعلى البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

التوجه العام

استبدال الفقرة ١٠-١ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٦ - يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. وسيقدّم الأونكتاد، من خلال عمله على الترويج لعولمة محورها التنمية، المساعدةَ من أجل تنفيذ خطة التنمية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية، وسيساعد البلدانَ النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها، والاستفادة مما تتيحه العولمة من فرص ومواجهة ما تطرحه من تحديات، والإسهام في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وينبغي أيضا تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتوسطة الدخل، وفقا لاحتياجاتها، وذلك على مستويي البحث والمساعدة التقنية وفقا لوثيقة ”مافيكيانو نيروبي“ وغيرها من الولايات.

استبدال الفقرات ١٠-٤ إلى ١٠-٧ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٧ - في سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه الفريد وعلى التزامه بالتنمية من خلال تلك الأركان الثلاثة، وسيواصل في الوقت نفسه الاستجابة لجميع الدول الأعضاء والخضوع لمساءلتها. وسيمضي المؤتمر أيضاً في بذل الجهود لتعزيز كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، بما في ذلك عن طريق الإدارة القائمة على النتائج، وضمان اتّباع عملية توجهها الدول الأعضاء من خلال الآلية الحكومية الدولية. وسيتواصل تعزيزُ الإدارة القائمة على النتائج وتطبيقها باعتبارها أداة للإدارة المرنة، حيث ستوفر وسيلة فعالة من حيث التكلفة للمضي في اتخاذ المبادرات وتحقيق النتائج الإنمائية.

٨ - ويسترشد البرنامج بأعمال دورات المؤتمر التي تُعقد كل أربع سنوات وبتوجيهات مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورات الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة للمؤتمر. وكان المؤتمر قد قرّر في دورته الرابعة عشرة أن يُسهم الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعمل، وفقا للفقرة ٨٨ من خطة عمل أديس أبابا، على تعزيز الدور الهام للأونكتاد باعتباره جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويضطلع المؤتمر بالمسؤولية عن البرامج الفرعية ١ إلى ٥، في حين يتولى مركز التجارة الدولية المسؤولية عن البرنامج الفرعي ٦.

٩ - ونظرا للترابط الوثيق بين الكثير من التحديات الإنمائية، يسهم الأونكتاد في مواجهة هذه التحديات بفعالية من خلال المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة ومن خلال التشجيع على اتباع هذا النّهج في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولما كان تحقيق النتائج المستدامة والشاملة للجميع في عالم يعتمد بعضه على بعض يتطلّب استجابات جماعية

على الصعيد المتعدد الأطراف، فإن للأونكتاد دورا أساسيا يؤديه في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق توافق بشأن عولمة أوثق صلة بالتنمية، وللتوجه نحو إشاعة بيئة اقتصادية عالمية أكثر انصافا، وهو ما يسهم في تحقيق نمو مطرد ومستدام وشامل للجميع، وفي زيادة القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي، وإدارة الديون التي يمكن تحملها، وخلق فرص العمل، والقضاء على الفقر، وترسيخ تعددية الأطراف في أعمال التجارة والتنمية.

١٠ - وسيسعى الأونكتاد إلى تنفيذ برامجه الفرعية دعماً للهدف الرئيسي للبرنامج. ويدرس البرنامج الفرعي ١ استراتيجيات التنمية ضمن اقتصاد عالمي تسوده العولمة وما يتصل بذلك من مسائل، ويوفر الرصد الإحصائي والدعم لقضايا التجارة والتنمية. ويسهم البرنامجان الفرعيان ٢ و ٤ في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. ويُسهم البرنامج الفرعي ٣ وعنصر اللوجستيات التجارية من البرنامج الفرعي ٤ في تحقيق أقصى قدر من المكاسب المتأتية من العولمة لأغراض التنمية في مجال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية. ويغطي البرنامج الفرعي ٥ الاستراتيجيات الإنمائية للاقتصادات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة. وستُعنى أيضاً برامج فرعية أخرى بالشواغل القطاعية لتلك البلدان في إطار التنسيق والتعاون مع البرنامج الفرعي ٥.

إدراج فقرة جديدة قبل الفقرة ١٠-٩ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

١١ - سيولي الأونكتاد الاعتبار الواجب للقضايا الشاملة من قبيل الحكم الرشيد على جميع المستويات، والحرية، والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والشباب، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية، وهي عوامل أساسية لجميع البلدان من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين.

تنقيح الفقرة ١٠-٩ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

١٢ - سيبذل الأونكتاد جهوداً، على كامل نطاق برنامج عمله، لتعميم مراعاة القضايا الشاملة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة.

١٣ - وسيعمل الأونكتاد أيضاً على تعزيز التنسيق بين شُعبه، لا سيما في برامج التدريب وبناء القدرات. وسيزيد كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية استخدامهما لاستقصاءات التقييم لالتماس ردود فعل الجهات المعنية على نطاق جميع البرامج الفرعية، بهدف قياس مدى تحسُّن قدرة الجهات المعنية على التصدي لقضايا التجارة والتنمية بفضل المساعدة المقدمة من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية.

استبدال الفقرة ١٠-١١ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

١٤ - سيسهم الأونكتاد أيضاً في عقد المؤتمرات العالمية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومتابعتها، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخطة تنفيذها، ونتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية

(مسار ساموا)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وحسب الاقتضاء، اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيشجع الأونكتاد أيضا على مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري العاشر لتلك المنظمة.

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

١٥ - يُقترح إدخال تنقيحات على البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية، تتعلق بالهدف ومؤشرات الإنجاز (أ) و (ب) و (ج) و (د) والاستراتيجية.

هدف المنظمة: تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على جميع المستويات من أجل تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة والشاملة للجميع، والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، ومعالجة قضايا الديون وتمويل التنمية، بما يشمل الجهود المتضافرة لتعبئة الموارد على كل من الصعد المحلي والإقليمي والدولي من أجل التنمية، والقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يُكمِّله، ولا يُعوِّضه، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعميق فهم البيئة الاقتصادية العالمية والخيارات في مجال السياسات من أجل تنمية مستدامة وشاملة للجميع على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي	’١‘ عدد البيانات التي يدلي بها مقررو السياسات والمستفيدون، التي يبيّنون فيها فائدة البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد في عملية تقرير السياسات على الصعيد الوطني، وذلك أثناء مناسبات منها الاجتماعات الحكومية الدولية
	’٢‘ عدد الإشارات في وسائط الإعلام إلى خيارات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية القائمة على النمو التي تدعو إليها بحوث المؤتمر
(ب) تعزيز فهم التفاعل بين التعبئة الناجحة للموارد المحلية والدولية من أجل التنمية، والقدرة على تحمل الدين والخيارات السياساتية من أجل إيجاد حل دائم للتحديات المتعلقة بتمويل التنمية ولمشاكل ديون البلدان النامية	’١‘ عدد المؤسسات والبلدان التي استخدمت خدمات بناء القدرات التي يوفرها برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي
	’٢‘ عدد البيانات التي يدلي بها مقررو السياسات والمستفيدون التي يبيّنون فيها فائدة البحوث وتحليل السياسات المتعلقة بتعبئة الموارد المالية وبقضايا الديون، التي يجريها الأونكتاد، بالنسبة إلى عمليات صنع السياسات الوطنية أو فوق الوطنية وذلك أثناء مناسبات منها الاجتماعات الحكومية الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
	’٣‘ عدد الإشارات في وسائط الإعلام إلى خيارات التمويل وسياسة الديون ومقترحات الإصلاح الذي تدعو إليها بحوث الأونكتاد
	’٤‘ النسبة المئوية من الجهات المعنية التي تبين الفائدة من المشاركة في المؤتمر المعني بإدارة الديون
(ج) تحسُّن سبل الحصول على إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية تبين الترابط بين التجارة والاستثمار والدّين والاقتصاد الكلي والتمويل، بما في ذلك إحصاءات ومؤشرات عن القدرة على تحمل الدين والعولمة والتنمية، واستخدام تلك الإحصاءات والمؤشرات من أجل دعم اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية ورصد أهداف التنمية المستدامة	النسبة المئوية من المستخدمين الذين يُبلغون عن رضاهم عن منتجات الأونكتاد الإحصائية
(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية الفلسطينية، وتعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضارة المفروضة على الشعب الفلسطيني، ولبناء دولة فلسطينية مستقلة	عدد المبادرات والمؤسسات الفلسطينية والدولية التي تُعنى بالتنمية والسياسة العامة، المستفيدة من نتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته في مجال التعاون التقني بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٠-١٤ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

١٦ - سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، على ما يلي:

(أ) تحديد احتياجات وتدابير معينة ناجمة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي، من حيث تأثيرها على التنمية؛

(ب) المساهمة في فهم أفضل للاتساق بين القواعد الاقتصادية الدولية والممارسات والعمليات والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية؛

(ج) المساهمة في البحث والتحليل بخصوص ما يلي:

’١‘ آفاق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وما تلاها، وأثرها على التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي؛

’٢‘ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكيف يمكن أن تتيح التماس المسارات المؤدية إلى تحقيق التنمية المستقرة والشاملة للجميع؛

’٣‘ التغييرات التي طرأت على المشهد الاقتصادي العالمي، بهدف تيسير سد الفجوات الإنمائية؛

‘٤’ التحديات التي تواجهها القدرةُ على تحمل الديون القصيرة والطويلة الأجل في البلدان النامية والتعبئة المستدامة للموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى صوغ استراتيجيات إنمائية ووضع خيارات وتوصيات عملية في مجال السياسات على جميع الصعد لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تكثيف التفاعل والاتصال مع الحكومات وواضعي السياسات والجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في الدول الأعضاء، لأغراض تشمل نشر أعمال الأونكتاد؛

(و) إدراج القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة.

استبدال الفقرة ١٠-١٥ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

١٧ - وسيتم السعي إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق إجراء البحوث وتحليل السياسات وتحقيق توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، على أساس ما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات مناسبة التوقيت واستشرافية في مجالات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والإنمائية، تراعي النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية؛

(ب) إجراء بحوث وتحليلات تتعلق بمسائل الديون القصيرة والطويلة الأجل وتمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية والدولية؛

(ج) دور الأونكتاد، بوصفه واحدا من الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية الخمس، في عملية متابعة تمويل التنمية ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تعزيز تحقيق توافق الآراء في ما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية للبلدان النامية؛

(هـ) تقديم الدعم لتطوير القدرات المحلية على التدريس والبحث في قضايا التجارة والتنمية في البلدان النامية؛

(و) مواصلة العمل مع الجامعات ومعاهد البحوث، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ز) تقديم المساعدة التقنية والتدريب والدعم إلى البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية على الإدارة الفعالة للديون بالتعاون، عند الاقتضاء، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من الجهات المعنية؛

(ح) إجراء تقييم لآفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والعقبات التي تعترض تحقيقها، وتوفير أنشطة تشغيلية فعالة بغية التخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني؛

(ط) إجراء بحوث وتحليلات بشأن اتجاهات وآفاق التكامل والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا؛

(ي) إجراء تقييم، بما في ذلك من خلال البحث والتحليل المنتظمين، للطريقة التي يمكن فيها للتعاون الإنمائي والشراكات، بما فيما ذلك شراكات التعاون بين بلدان الجنوب، مواصلة الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتشجيع توافق الآراء بهذا الشأن؛

(ك) الإسهام في المناقشات بشأن تحديث قياس المساعدة الإنمائية الرسمية.

إدراج فقرة جديدة بعد الفقرة ١٠-١٥ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

١٨ - في مجال الإحصاءات، سيعمل البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع جميع شعب الأونكتاد، على مساعدة جميع البلدان النامية في تحسين قدراتها على تجميع ونشر الإحصاءات الرسمية وتوفير طائفة واسعة من البيانات، بما فيها منتجات الأونكتاد الإحصائية الحالية، بما يفيد عملية صنع القرار ويقدم المساعدة لها. وسيركز هذا العنصر على ما يلي:

(أ) تعزيز دور الأونكتاد بوصفه مصدرا رئيسيا للمعلومات والبيانات المتعلقة بطائفة من الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية التي تُعنى بالتجارة والاستثمار والديون والاقتصاد الكلي، والتمويل، والقدرة على تحمل الديون، والعولمة والتنمية المستدامة؛

(ب) تحسين جودة إحصاءات الأونكتاد عن طريق تنفيذ إطار الأمم المتحدة لضمان الجودة الإحصائية، والتأكد من اعتماد أفضل المعايير الدولية وتطبيق معيار مشترك لضمان جودة جميع المنتجات الإحصائية للأونكتاد؛

(ج) الإسهام في البحث والتطوير عن طريق توفير إحصاءات عالية الجودة وفي الوقت المناسب، وعبر توفير المشورة والخبرة الإحصائيتين؛

(د) تيسير تبادل المعلومات بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية، من خلال النشر المجاني لطائفة من المنتجات الإحصائية المصممة خصيصا لمستعملين مختلفين، ما يجعل المعلومات الأساسية متاحة للجميع، بصرف النظر عن الخبرة الإحصائية؛

(هـ) توفير المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات للخبراء الإحصائيين والمسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية ومقرِّري السياسات في البلدان النامية، بالتنسيق والتعاون مع الشركاء المعنيين؛

(و) دعم جهود البلدان النامية في تطوير نظمها الإحصائية الوطنية وتحسين المعرفة الإحصائية وذلك بالتعاون مع الوكالات الإحصائية بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

١٩ - يُقترح إدخال تنقيحات على البرنامج الفرعي ٢، الاستثمار والمشاريع، في إطار الهدف ومؤشر الإنجاز (ب) '١'، والاستراتيجية.

هدف المنظمة: ضمان النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وإنشاء المشاريع من أجل تعزيز بناء القدرات الإنتاجية، والتصنيع، والتنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(ب) تحسين قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لاجتذاب الاستثمارات والاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة	'١' عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تنفذ الاستراتيجيات والسياسات والتوصيات اللازمة لجذب الاستثمار وتعزيز مساهمته في تحقيق النمو الشامل للجميع وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بفضل المساعدة المقدمة من الأونكتاد
	'٢' عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تُظهِر تحسنا في أدائها المتصل بالاستثمار استناداً إلى مؤشرات مرجعية مختلفة، بفضل المساعدة المقدمة من الأونكتاد

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٠-١٦ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٢٠ - سيساعد البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة الاستثمار والمشاريع، جميعَ البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلا عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لاحتياجاتها، في تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، والتصنيع، والتنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل والتشجيع على إحراز تقدم فعلي نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الاستثمار وإنشاء المشاريع بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) تعزيز دور الأونكتاد بوصفه المصدر الرئيسي للمعلومات عن الاستثمار الدولي؛

(ب) تيسير تحقيق توافق في الآراء وتبادل المعلومات بشأن قضايا الاستثمار الرئيسية وإنشاء المشاريع، بما في ذلك في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أفضل الممارسات التي تتبعها الجهات المعنية في تسخير الاستثمار والمشاريع لأغراض التنمية، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي للاستثمار وغيره من المنتديات العالمية؛

(ج) مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها على صوغ وتنفيذ سياسات متكاملة، والتشجيع على إنشاء المشاريع، بما يشمل قضايا تمكين المرأة والشباب، وإشاعة بيئة مؤاتية، والمشاركة في المناقشات المتصلة بالاستثمار الدولي وإنشاء المشاريع؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولاسيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، فضلا عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة

هيكليا والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لاحتياجاتها، من أجل بناء قدراتها الإنتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وذلك بالتعاون مع مركز التجارة الدولية؛

(هـ) توفير برامج للتدريب وبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية والسلع الأساسية

٢١ - يقترح إدخال تنقيحات على البرنامج الفرعي ٣، التجارة الدولية والسلع الأساسية، تتعلّق بعنوان البرنامج الفرعي، والهدف، والإنجازات المتوقعة (أ) إلى (هـ)، ومؤشرات الإنجاز، والاستراتيجية.

هدف المنظمة: كفالة المشاركة الفعالة والنوعية والمفيدة لجميع البلدان في التجارة الدولية، بما في ذلك عن طريق معالجة الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز تنفيذ التدابير من جانب البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بهدف اندماجها بشكل مفيد في النظام التجاري الدولي وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة، من خلال تحسين فهم وضع السياسات التجارية وتعزيز القدرات الوطنية	'١' عدد الإجراءات (مثل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات) التي تتخذها البلدان والمؤسسات التي تتلقى مساعدة من الأونكتاد لتعزيز مشاركتها في اتفاقات التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف وفي أطر التعاون والشراكات، بما في ذلك المفاوضات التجارية في ما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
	'٢' عدد الإجراءات (مثل تنفيذ التوصيات في مجال السياسات) التي تتخذها البلدان النامية لإدماج الشواغل المتعلقة بالتجارة والقدرة الإنتاجية والعمالة والتنمية في أنسب سياساتها الوطنية المتعلقة بالتجارة والخدمات
(ب) تعزيز عملية اتخاذ القرارات التجارية والمتعلقة بالتجارة للبلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، وتنفيذ إجراءات لمعالجة آثار الإعانات والتدابير الجمركية وغير الجمركية على التجارة والتنمية	'١' عدد المستفيدين الذين يبيّنون فائدة نظام التحاليل والمعلومات التجارية التابع للأونكتاد، ومؤشراته الإحصائية ذات الصلة، وما يوفره من تدريب في مجال التحليل التجاري ومنشورات البحوث المتعلقة بالسياسات التجارية لأغراض التنمية المستدامة
	'٢' عدد الإجراءات المحددة (مثل التغييرات المدخلة على الأنظمة وزيادة التدابير المتعلقة بالشفافية) التي تتخذها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف بهدف تبسيط أو تنسيق التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية، بما في ذلك خفض الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة في التجارة الدولية أو إزالتها، بمساعدة الأونكتاد

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك واعتمادها وتحسين إنفاذها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي اعتمدت تشريعات وأطرا مؤسسية تتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك أو نقّحتها أو نفّذتها نتيجةً لتطبيقها أفضل الممارسات والقوانين النموذجية واستعراضات الأقران التي يقدمها الأونكتاد
(د) تحسين قيام البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، بوضع وتنفيذ أهداف في مجالات التجارة والبيئة والتنمية المستدامة واستراتيجيات اقتصادية مبتكرة على جميع المستويات	عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي وضعت ونفّذت سياسات وبرامج ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية لتسخير الفرص المتاحة للتجارة في المنتجات المفضلة بيئياً، بما في ذلك التجارة البيولوجية والصناعات الإبداعية، بمساعدة من الأونكتاد
(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تسمح للنساء بزيادة الاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية	النسبة المئوية لأصحاب المصلحة المشاركين في الأنشطة القطرية ممن يؤكدون تحسّن قدرتهم على تحديد ومعالجة الحواجز التجارية الجنسانية والعقبات الجنسانية المفروضة على جانب العرض

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٠-١٧ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٢٢ - هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، سوف يعزز، من خلال الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين والقضاء على الفقر، استناداً إلى التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، والنظام التجاري الدولي، والصلات القائمة بين التجارة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيتصدى البرنامج الفرعي للتحديات الإنمائية المستمرة والمستجدة، مع التركيز بوجه خاص على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وإتاحة فرص العمل اللائق والمنتِج، وتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وسيُقيِّم آثارها على آفاق التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك على مستوى وضع السياسات الوطنية. وسيواصل البرنامج الفرعي تحسين التعاون وتعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الدولية الأخرى، وتعزيز تنسيق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية. وسيعزز أيضاً جانبي الإعلام والنشر من جوانب العمل الذي يقوم به. وسيساعد البرنامج الفرعي جميع البلدان النامية في الترويج لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تنفيذا فعالا من خلال التجارة والتنمية.

استبدال الفقرة ١٠-١٨ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٢٣ - سيركز البرنامج الفرعي على ما يلي:

(أ) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، مع إيلاء اهتمام خاص إلى إمكانية مساهمته في أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) رصد جميع السياسات الحمائية بجميع أشكالها، بما في ذلك الإعانات والحواجز التجارية المقنّعة، وتقديم معلومات عنها بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية والمساعدة على بناء القدرات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، وصياغة أطر السياسات التجارية واستعراضات سياسات الخدمات وغيرها من الجوانب المتصلة بالسياسة التجارية؛

(د) تقديم وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، قبل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وبعدها؛

(هـ) دراسة سبل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية وتقييم أثر بند التأهيل من بروتوكول جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ في إطار منظمة التجارة العالمية، على التنمية؛

(و) مساعدة أقل البلدان نموا على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة من قبيل نظم الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص، ومن قواعد المنشأ التفضيلية لهذه البلدان، وإعفاءات الخدمات المرتبطة بأقل البلدان نموا؛

(ز) مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ح) مواصلة وتعزيز عمله المتعلق بالتجارة في الخدمات، وبيانات الخدمات وإحصاءاتها، وتحليل التجارة والخدمات من أجل التنمية؛

(ط) مواصلة ما يقوم به ضمن إطار ولاته من أعمال البحث والتحليل المتعلقة بتعزيز أثر الهجرة وتحويلات المهاجرين على التنمية؛

(ي) دعم البلدان في تعزيز مساهمة الاقتصاد الإبداعي في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع؛

(ك) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، على تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، بما في ذلك زيادة المشاركة في التصنيع وفي سلاسل التوريد العالمية وتطويرها؛

(ل) مواصلة عمله بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للملكية الفكرية، مع التسليم بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقوم بدور قيادي في مسائل حقوق الملكية الفكرية في منظومة الأمم المتحدة؛

(م) مواصلة عمله بشأن المسائل المتصلة بالتعاون والتكامل بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛

(ن) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية تجارية وطنية وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وسياسات الاقتصاد الكلي، بما يسهم في تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛

(س) التشجيع على توخي سياسات فعالة للتنافس وحماية المستهلك من أجل بناء القدرة على التنافس محليا ودولياً والتصدي للممارسات المناوئة للمنافسة؛

(ع) معالجة القضايا الناشئة عن التفاعل بين التجارة والبيئة، بما في ذلك تغيّر المناخ، في سياق تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ف) إجراء البحوث وتنفيذ أنشطة للتعاون التقني في مجال الاستدامة البيئية ومعالجة العلاقة بين التجارة والتنمية والبيئة؛

(ص) التفاهم على معالجة القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا والناشئة عن التفاعل بين التجارة والبيئة، بما في ذلك تغير المناخ، والاستفادة من فرص التجارة والاستثمار المتصلة بتلك المسألة؛

(ق) تناول التحديات والفرص التي يطرحها تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك الأدوات والمعلومات المتاحة لتحقيق هذين الهدفين؛

(ر) العمل، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والجهات المعنية الأخرى، على دعم البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في النهوض بتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية الإقليمية و/أو الوطنية لحفظ والاستخدام المحيطات ومواردها واستغلالها بشكل مستدام، والسعي إلى تعزيز التجارة المستدامة في القطاعات القائمة على المحيطات، بوسائل منها تحليل إعانات مصائد الأسماك التي تؤدي إلى الإفراط في قدرات صيد الأسماك، والإعانات التي تسهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وما يطرحه من تحديات على البلدان النامية، ولا سيما في ما يتعلق بحفظ الموارد البحرية وتحقيق الأمن الغذائي؛

(ش) تعزيز فهم أفضل فيما بين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للصلات القائمة بين التجارة ونوع الجنس والتنمية، ودعم القدرات الوطنية على تحديد السياسات والتدابير الرامية إلى تمكين المرأة من الاستفادة من التجارة الدولية وتحقيق المساواة بين الجنسين، بسبل من بينها دعم إنشاء المؤسسات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة؛

(ت) وضع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها، وذلك بوسائل منها البرامج المتعددة المانحين من قبيل مبادرة المعونة لصالح التجارة، والإطار المتكامل المعزز، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ث) تقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بشراكات التجارة والتنمية التي يمكن أن تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(خ) الاضطلاع بأعمال البحث والتحليل المتعلقة بالشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص؛

(ذ) التعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وسائر الشركاء ذوي الصلة على تعضيد أعماله المتعلقة بقواعد البيانات وبالتدابير غير الجمركية، ومواصلة بحوثه وتحليلاته لتدابير السياسات التجارية وللأثر الناجم عن التدابير غير الجمركية على آفاق التجارة والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ومواصلة مشاركته في مبادرة الشفافية في التجارة.

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ١٠-١٨ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٢٤ - في مجال السلع الأساسية، سيُسهم العمل المُنفَّذ ضمن إطار هذا البرنامج الفرعي في جهود البلدان النامية المبذولة لتحديد وتنفيذ ما هو مناسب على جميع المستويات من السياسات التي ترصد أسعار السلع الأساسية وتتصدى لتأثير التقلب المفرط في تلك الأسعار على هذه البلدان، ولصياغة استراتيجيات وسياسات تواجه التحديات وتغتنم الفرص في أسواق السلع الأساسية، مثل أدوات إدارة المخاطر والتنويع الاقتصادي. وسيساعد هذا العمل أيضاً البلدان النامية، ولا سيما الموجودة منها في أفريقيا، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا والمعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة، بما في ذلك مساعدتها في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وعند إعداد التقارير المتصلة بالبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، سوف يقيم الأونكتاد الآثار المتصلة بالتجارة والتنمية الناجمة عن اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعن أهداف التنمية المستدامة. وسيقوم الأونكتاد برصد التطورات والتحديات في أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط القائمة بين التجارة الدولية في السلع الأساسية من جهة والتنمية من جهة أخرى. وسيواصل هذا العنصر القيام بدور رئيسي، منسِّقاً أنشطته بصورة مناسبة مع الجهات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، في المجالات التالية:

(أ) مواجهة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية وبالصلات بين التجارة الدولية في السلع الأساسية من جهة والتنمية من جهة أخرى، ولا سيما القضاء على الفقر، ومواصلة دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ومنها بالأخص أقل البلدان نموا، من خلال استعراض السياسات، وإجراء الحوارات، وتقديم المساعدة التقنية في إطار تعظيم الفوائد والروابط المتزايدة بين إنتاج السلع والتجارة؛

(ب) التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة في العمل ضمن مجالات السلع الأساسية والأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة ومصائد الأسماك، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً بصورة خاصة؛

(ج) مواصلة العمل في مجال السلع الأساسية الزراعية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق إنتاج زراعي أكثر استدامة وأغزر، وتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على التصدير، مع مراعاة احتياجات

صغار المزارعين والتمكين للنساء والشبان، ومواصلة دعم البلدان النامية المنتجة للقطن، لا سيما أقل البلدان نموا، في احتياجاتها وتحدياتها الخاصة؛

(د) مواصلة العمل في مجال السلع غير الغذائية، ومنها بالأخص المعادن والفلزات ومنتجات الطاقة، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإدارة المستدامة للموارد؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى:

'١' وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدماج سياسات السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الموسّعة، من قبيل استراتيجيات الحد من الفقر؛

'٢' بناء قدرات جانب العرض من أجل تحقيق القدرة على المنافسة؛

'٣' مواءمة السياسات الإنمائية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف بهدف المشاركة في السلاسل العالمية أو الإقليمية لقيم السلع الأساسية، بما في ذلك الترقي في تلك السلاسل، وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛

'٤' الامتثال لمعايير التجارة الدولية، وبخاصة التدابير غير الجمركية، مثل المعايير الغذائية والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛

'٥' الاستفادة من فرص تصدير السلع الأساسية المتاحة في الأسواق الناشئة؛

'٦' إنشاء نظم فعالة للتسويق وأطر لدعم صغار منتجي السلع الأساسية؛

'٧' وضع خطط لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر المتعلقة بها؛

'٨' تعزيز قدرتها على الحد من الآثار السلبية القصيرة الأجل لتقلبات الأسعار، عن طريق أدوات إدارة مخاطر السوق، ولا سيما في حالة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

(و) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق في الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في:

'١' المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية؛

'٢' السياسات والأدوات المتصلة بالتجارة والموجّهة لحل مشاكل السلع الأساسية؛

'٣' السياسات الاستثمارية والمالية الرامية إلى الحصول على الموارد المالية من أجل تنمية تستند إلى السلع الأساسية.

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

٢٥ - يقترح إدخال تنقيحات على البرنامج الفرعي ٤، التكنولوجيا والخدمات اللوجستية، تتعلق بمؤشر الإنجاز (أ) '١' وبالاستراتيجية.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين كفاءة واستدامة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	'١' عدد الإجراءات (مثل الخطط والسياسات) التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمؤسسات ذات الصلة، بمساعدة من الأونكتاد، لتحسين النقل والخدمات اللوجستية والكفاءة التجارية وكفاءة الموانئ، بوسائل منها خفض تكاليف النقل وتحسين المرور العابر وتيسير التجارة وترابط شبكات النقل وتعزيز نظم النقل المستدامة والمرنة وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وإنشاء إطار قانوني داعم '٢' عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تسجل زيادة في كفاءة إدارة جماركها (مثلاً من خلال تقليص وقت التخليص الجمركي للسلع وزيادة تحصيل الإيرادات) بمساعدة من برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد '٣' عدد البلدان النامية التي تسجل تحسنا في أداء خدماتها اللوجستية التجارية استناداً إلى مؤشرات مرجعية تتعلق باللوجستيات وكفاءة تصريف الأعمال، وحدوث ذلك في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمساعدة من الأونكتاد

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٠-٢٠ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٢٦ - سيساعد هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، على تحسين القدرات التكنولوجية والكفاءة في لوجستيات النقل والتجارة، وتعزيز القدرة التنافسية في التجارة الدولية وتحقيق التنمية الشاملة للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وكذلك في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان المرور العابر النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل، وفقا لاحتياجاتها، عن طريق ما يلي:

(أ) المساعدة في وضع وتنفيذ سياسات فعالة للنقل واللوجستيات التجارية، وتعزيز إدارة عمليات النقل، وتحسين كفاءة النقل البحري والموانئ، وتحسين النقل العابر والربط بشبكات النقل، ودعم تصميم وتنفيذ نظم مستدامة ومرنة لنقل البضائع، والمساعدة في تنفيذ برامج التشغيل الآلي للجمارك؛

(ب) دعم وضع وتنفيذ أطر مؤسسية وتنظيمية وقانونية ملائمة لتيسير التجارة والنقل؛

(ج) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية من أجل إجراء إصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، فضلا عن مشاركة هذه البلدان في المفاوضات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة؛

(د) المساهمة في تنفيذ الاتفاقات والوثائق الختامية الدولية التي تعترف بدور النقل وتيسير التجارة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(هـ) تلبية الاحتياجات الخاصة الموجودة لدى لبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق باللوجستيات التجارية والعبور والنقل والهياكل الأساسية، وذلك بسبل من بينها دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا ومسار ساموا؛

(و) مساعدة البلدان النامية والمساهمة في حوار السياسات وآليات التعاون الداعمة للنقل المستدام والمرن، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث على الهياكل الأساسية للنقل والخدمات والعمليات، ولحفظ المحيطات ومواردها واستخدامهما بطريقة مستدامة؛

(ز) مساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياساتية وأفضل الممارسات، ومساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل نقل التكنولوجيا وإجراء البحوث المتصلة بتأثير نقل التكنولوجيا على التجارة والتنمية؛

(ح) دعم المبادرات والحوارات السياساتية المتعلقة بنشر المعارف العلمية والتقنية، وبنقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، وإتاحة الحصول على التكنولوجيا واقتنائها لفائدة البلدان النامية، بما في ذلك نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً والخبرة اللازمة لتطبيق تلك التكنولوجيات، وتحديد الخيارات السياساتية وأفضل الممارسات وإجراء بحوث المتصلة بتأثير نقل التكنولوجيا على التجارة والتنمية؛

(ط) تعزيز السياسات الدولية والوطنية الفعالة لمساعدة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنظيم المشاريع بوصفها وسائل فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل السياسات وتبادل الخبرات وبناء القدرات على تقرير السياسات، مثل القدرة على إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والتدريب المتعلق بهذه الاستعراضات؛

(ي) العمل على تعزيز المكاسب الإنمائية من الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات، وعمليات استعراض السياسات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات في مجال تشريعات التجارة الإلكترونية وتحسين الوصول إلى البيانات والإحصاءات المتعلقة باقتصاد المعلومات لتقييم السياسات وقياس الأثر، وذلك بسبل من بينها الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول كيفية توسيع دائرة الفوائد العائدة من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تطوير مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع (eTrade for All)؛

(ك) المساهمة في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً في ما يتعلق بالتجارة والقضايا المترابطة في مجالي التكنولوجيا والتنمية المستدامة؛

(ل) الإسهام في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

(م) المساهمة في تنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة وتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛

(ن) القيام بدور أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(س) تعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى مقرّري السياسات والعاملين في مجال التجارة والمجالات المرتبطة بها كالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

(ع) مساعدة البلدان النامية، في نطاق ولاياته، على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتعزيز الجوانب المتعلقة بنشر أعماله والتعريف بها.

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

٢٧ - يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج الفرعي ٥، أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة، على الاستراتيجية.

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٠-٢١ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٢٨ - سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، على تحديد المشاكل الإنمائية الخاصة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز فهم تلك المشاكل. وسيضطلع بدور الدعوة في تعزيز توافق الآراء ضمن الأوساط الإنمائية الدولية بخصوص تدابير السياسات التي تعالج تلك المشاكل الإنمائية على أفضل وجه. ويشمل ذلك تحديد قضايا ونهج جديدة، فضلا عن زيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نمواً ومع الشركاء الإنمائيين. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضاً في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً وبرامج العمل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي، وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيساعد البرنامج الفرعي أكبر عدد ممكن من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في جهودها الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي بنجاح. وهو سيسعى إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز التركيز على التجارة والاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا، وفقا لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ ولغيره من النتائج ذات الصلة، ودعم أقل البلدان نموا في السعي لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي باعتباره السبيل المفضّل لتحقيق التقدم الهيكلي نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نموا؛

(ب) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ الأولويات الواردة في برنامج عمل فيينا ووثيقة مافيكيانو نيروبي وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل معالجة ضعف قدراتها الإنتاجية وتحقيق التحوّل الاقتصادي الهيكلي والتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لموقعها الجغرافي؛

(ج) مواصلة عمله في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة استمرار التحديات التجارية والاستثمارية والإنمائية التي تواجهها، بما في ذلك من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

(د) مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة؛

(هـ) مواصلة دعم أفريقيا في معالجة شواغلها واحتياجاتها الخاصة، بما في ذلك الاحتياجات والشواغل المبينة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

(و) مساعدة أقل البلدان نموا على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل نُظم الإعفاء من الرسوم ومن الحصص، وقواعد المنشأ التفضيلية لصالح تلك البلدان وإعفاءات الخدمات لأقل البلدان نموا وكذلك المساعدة المستهدفة المقدَّمة في سياق مبادرات من قبيل الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة.

استبدال الفقرة ١٠-٢٢ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٢٩ - ستُوجَّه نواتج البحوث إلى تيسير توفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات وأنشطة المساعدة التقنية، بغية تحسين القدرات البشرية والمؤسسية، وتوعية الشركاء الإنمائيين بالاحتياجات المحددة للبلدان النامية التي يشملها هذا البرنامج الفرعي. وسيواصل البرنامج الفرعي التصدي للشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بوسائل منها تعميم بحوثه على مقرري السياسات المعنيين. وسيتم إيلاء اهتمام خاص إلى البعد الجنساني في تناول شمولية سياسات التجارة والسياسات الأخرى.

استبدال الفقرة ١٠-٢٣ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٣٠ - وسيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في جهودها الرامية إلى الاستفادة من مركز كل منها لدى الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يكون بمثابة عامل محفّز للتحوّل الاقتصادي الهيكلي ولبناء القدرة على التكيّف والقضاء على الفقر. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً العمل على دعم أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً في تقدمها نحو رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً، وكفالة تهيئة مرحلة للخروج السلس من هذه القائمة.

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ١٠-٢٣ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٣١ - ستركز نواتج التعاون التقني للبرنامج الفرعي على بناء القدرات في أقل البلدان نموا من أجل الاستفادة فعليا من المبادرات القائمة لتحسين وصول هذه البلدان إلى الأسواق وتوطيد قدراتها الإنتاجية في مجال السلع والخدمات، وكذلك على المشاركة الفعالة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ضمن جملة من السياقات التي يوجد من بينها الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة لصالح التجارة.

استبدال الفقرة ١٠-٢٤ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٣٢ - سيسعى البرنامج الفرعي إلى جعل الأونكتاد جهة فاعلة محورية في سلسلة الجهود الدولية الرامية إلى الوصول بأكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً إلى مستوى يجعلها تستوفي معايير شطب أسمائها من القائمة. وتكمن الأهمية الخاصة لهذا الدور الذي سيقوم به الأونكتاد في مساعدة تلك البلدان على قطع خطواتها نحو تحقيق تحولها الهيكلي وتعزيز قدرتها على تحديد وتنفيذ أنسب أشكال التصدي للعوائق الهيكلية، وبخاصة من خلال اتخاذ إجراءات بناء القدرات الإنتاجية وبناء القدرة على التكيّف. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضاً في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الالتزامات، المقطوعة ضمن برامج العمل هذه، التي تم التعهد فيها بمعالجة القضايا الإنمائية الرئيسية مثل البحث عن تخصص اقتصادي سليم، وإحداث التحول الهيكلي والتخفيف من أوجه الضعف.

الولايات التشريعية

٣٣ - يقترح إجراء تنقيحات لقائمة الولايات التشريعية على النحو المبين أدناه.

قرارات الجمعية العامة

١٩٩٥ (د-١٩)	إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازا من أجهزة الجمعية العامة
٢٢٩٧ (د-٢٢)	مركز التجارة الدولية
٢٠٤/٦٣	تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٣٠٣/٦٣	الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
٢٨٠/٦٥	برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً
٢٨٨/٦٦	المستقبل الذي نصبو إليه
٢٢٦/٦٧	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
٢٠٠/٦٨	التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية
٢١٩/٦٨	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
١٥/٦٩	إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
١٣٧/٦٩	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤
٢٣٣/٦٩	تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة
٣١٣/٦٩	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل

أديس أبابا)

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٣٣/٧٠ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

١٨٧/٧٠ التجارة الدولية والتنمية

٢١٨/٧٠ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

٢٢٢/٧٠ التعاون بين بلدان الجنوب

قرارات وتقارير مجلس التجارة والتنمية

TD/442 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة

TD/500/Add.1 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشرة: ولاية الدوحة

TD/519/Add.2 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة: مافيكيانو نيروبي

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

قرارات الجمعية العامة

١٨٨/٦٦ التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها

٢٢٧/٦٩ نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

١٢/٧٠ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

١٠٨/٧٠ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

١٨٨/٧٠ النظام المالي الدولي والتنمية

١٩٠/٧٠ القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية

قرارات الجمعية العامة

١٨٦/٧٠	حماية المستهلك
١٩١/٧٠	السلع الأساسية
٢٠١/٧٠	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

قرارات الجمعية العامة

٢٥٢/٦٠	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
١٢٥/٧٠	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
٢١٣/٧٠	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
١٨٤/٧٠	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦/٢٠١٥	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
٢٧/٢٠١٥	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

قرارات الجمعية العامة

٢٢١/٦٧	الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً
٢٢٢/٦٧	إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
١٨/٦٨	رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً

٢٢٥/٦٨ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

٢٠٢/٧٠ متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢١٦/٧٠ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

٢٩٥/٧٠ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

البرنامج الفرعي ٦
الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

قرارات الجمعية العامة

١٨٩/٦٤ التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

٢١٦/٦٤ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

٢٢٠/٦٤ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٢٢٢/٦٤ وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٨٦/٦٦ التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

٢١٥/٦٦ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

٢١٨/٦٦ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٢١٣/٦٧ تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون ”الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة“ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨١٩ (د-٥٥) برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير

مقررات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

1/CP.21 اعتماد اتفاق باريس

قرارات منظمة التجارة العالمية

WT/MIN (01)/DEC/1 إعلان وزاري

WT/MIN (05)/DEC برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري

WT/MIN (11)/W/2 عناصر التوجيه السياسي

WT/MIN (13)/DEC إعلان بالي الوزاري

WT/MIN (15)/DEC إعلان نيروبي الوزاري

البرنامج ١٢
المستوطنات البشرية

٣٤ - تراعي التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١ بشأن الخطة الحضرية الجديدة. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، على فقرات التوجه العام وعلى البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

التوجه العام

استبدال الفقرات من ١٢-٢ إلى ١٢-٩ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٣٥ - حددت المسؤوليات الرئيسية لموئل الأمم المتحدة في جدول أعمال الموئل، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول، بتركيا، في عام ١٩٩٦. وفي الآونة الأخيرة، أكدت مجددا الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الدور الذي يؤديه، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، موئلُ الأمم المتحدة، وما لديه من خبرة، في نطاق الولاية المنوطة به، بوصفه مركز تنسيق معنيا بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، مع التسليم بالصلات القائمة بين التوسع الحضري المستدام ومسائل أخرى من قبيل التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. ودعت أيضاً الأمين العام إلى أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مرة كل أربع سنوات، وذكرت أيضاً أن موئل الأمم المتحدة سينسق كذلك إعداد التقرير بالتعاون الوثيق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، وكفالة شمولية التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأكدت أهمية موئل الأمم المتحدة نظراً لدوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق بشأن التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

٣٦ - وإضافة إلى ذلك، يدعو الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخراً، المجتمعَ العالمي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة. ويشجّع هذا الهدف القائم بذاته، وكذا الغايات الأخرى المحددة ضمن أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، على توخي نهج عالمي متكامل وشمولي إزاء التحضر. وثمة تطابق تام بين مجال تركيز موئل الأمم المتحدة والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ من جهة والهدف ١١ والأهداف ذات الصلة من جهة أخرى. وموئل الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنه من دعم البلدان في السعي إلى تحقيق الهدف ١١ وغاياته والأهداف المتصلة به.

٣٧ - ويجري تنفيذ الخطة الاستراتيجية السداسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ من خلال ثلاثة أطر استراتيجية متتالية لفترات السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد استرشد هذا الإطار الاستراتيجي بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعنونة ”الخطة الحضرية الجديدة “. وفي ضوء هذه الخطة، وبهدف تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة أثناء دورتها الحادية والسبعين تقييما مستقلا قائما على الأدلة لموئل الأمم المتحدة. ومن شأن الإطار الاستراتيجي أن يسترشد بنتائج التقييم الذي طُلب في الفقرة ١٧٢ من الخطة الحضرية الجديدة وفي قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٧١.

٣٨ - وتضع الهيمنة المتسارعة للمدن كموئل للبشرية عملية التوسع الحضري ضمن أهم الاتجاهات العالمية للقرن الحادي والعشرين. وقد تم الآن القبول بالتوسع الحضري المستدام بوصفه قوة إيجابية أوسع نطاقاً يمكن أن تساعد العالم في التغلب على بعض التحديات العالمية الرئيسية التي يواجهها، مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة، ولا سيما في اعتماد الخطة الحضرية الجديدة خلال مؤتمر الموئل الثالث الذي عُقد في كيتو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتبين الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ التحديات الرئيسية المتعلقة بالتحضر والمستوطنات البشرية، وهي تحدد رؤية وتوجها استراتيجيا بشأن التصدي لها. وفي الخطة الاستراتيجية، حددت الدول الأعضاء رؤية جديدة لدور التحضر في التنمية المستدامة.

٣٩ - ولما كانت الحكومات والشركاء قد أكدوا خلال مؤتمر الموئل الثالث على أهمية التوسع الحضري المستدام، فإنّ موئل الأمم المتحدة يشجع على الأخذ بنهج استباقي في تحقيق التنمية الحضرية يتيح إدماج جميع جوانب التنمية المستدامة من أجل تعزيز الإنصاف والرفاه والرخاء المشترك. ويركز البرنامج على جميع مستويات المستوطنات البشرية، من المجتمعات الريفية الصغيرة والقرى والبلدات الأسواق إلى المدن المتوسطة الحجم والمدن الكبرى. ومن خلال طرح هذا النهج في تحقيق التوسع الحضري المستدام، يهدف موئل الأمم المتحدة إلى أن يصبح برنامجاً متخصصاً، يوفر منتجات فريدة للحكومات وللشركاء الآخرين.

٤٠ - وباعتبار الروابط الوثيقة بين التحضر وتغير المناخ، وإدراكا لأهمية التخطيط الحضري والنقل والمباني للأنشطة المنفذة في مجال المناخ، يستند الإطار الاستراتيجي إلى مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم سلطات المدن والسلطات دون الوطنية في تنفيذ نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيدعم موئل الأمم المتحدة المدن والمستوطنات البشرية في تخفيف آثارها على البيئة وخفض انبعاثاتها، والتصدي لتأثير أنشطتها على

صحة الإنسان وعلى الصحة العامة وتغير المناخ، وفي تعزيز قدرة المناطق الحضرية على التكيف، ومساعدة المدن في الحصول على تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ ودعم مخططات التكامل الرأسي التي تمكن المدن من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتنفيذ الأهداف العالمية على الصعيد المحلي.

٤١ - وفي إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، يتناول موئل الأمم المتحدة التحديات والفرص الماثلة في القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال نهج ثلاثي الجوانب يشدد على التشريعات الحضرية، والتخطيط والتصميم الحضريين، والاقتصاد الحضري وتمويل البلديات. وتلك هي مجالات التركيز الثلاثة الأولى في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ والأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. فالإسكان والخدمات الأساسية الحضرية والحد من المخاطر الحضرية مجالات تعتمد على الأساس الذي يوفره النهج الثلاثي الجوانب من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون في المدن تلبية تامة، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

٤٢ - وستشترك في تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة الفروع والمكاتب الإقليمية ضمن إطار هيكل متداخل، وذلك تحديدا من أجل دعم العمل بالنهج المتكاملة في تحقيق التحضر المستدام. وفي هذا الصدد، سيتضمن برنامج العمل حافظة مترابطة من المشاريع والمبادرات التي ستستجيب للعمليات الاستراتيجية العالمية الأخيرة، المنفذة في إطار جملة من الأطر منها ولاية موئل الأمم المتحدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦، المعنونة ”إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين“. وستظل البرامج الفرعية السبعة التالية بمثابة أداة لتقديم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وما يتصل بها من الأولويات العالمية:

البرنامج الفرعي ١: التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية؛

البرنامج الفرعي ٢: التخطيط والتصميم الحضريان؛

البرنامج الفرعي ٣: الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات؛

البرنامج الفرعي ٤: الخدمات الأساسية الحضرية؛

البرنامج الفرعي ٥: الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة؛

البرنامج الفرعي ٦: الحد من الأخطار والإصلاح وتعزيز قدرة المدن على التكيف؛

البرنامج الفرعي ٧: البحوث الحضرية وتنمية القدرات.

٤٣ - وخلال فترة السنتين، سيقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز ودعم عملية وضع أطر وطنية للسياسات الحضرية تتعلق بالتحضر المستدام والمستوطنات البشرية، وفقاً للقرار ٤/٢٥ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الصادر عن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة. ومن خلال تنفيذ البرامج الفرعية، سوف تنطوي الاستراتيجيات الرئيسية التي سيتوخاها موئل الأمم المتحدة والجهات الشريكة على جهود دعوية من أجل التوعية بقضايا التحضر المستدام، وتقديم المشورة السياساتية القائمة على الأدلة، وبناء

القدرات، ووضع الأدوات والقواعد والمعايير المستندة إلى أفضل الممارسات، وتنفيذ المشاريع التجريبية التي يمكن أن تتطور إلى المستوى المطلوب على أساس نُهُج أثبتت نجاحها، وتقديم المساعدة إلى الحكومات والسلطات المحلية والجهات المعنية الأخرى المسؤولة عن القضايا الحضرية.

٤٤ - وسيزيد موئل الأمم المتحدة جهود التوعية وينشر الرسائل الرئيسية لتعزيز الوعي العالمي بقضايا التحضر المستدام لدى الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والشركاء الآخرين، وكذلك لدى الجمهور. وستتمثل الآليات الرئيسية للدعوة والتوعية والاتصال في الحملة الحضرية العالمية والمنتدى الحضري العالمي والمنشورات الرئيسية.

استبدال الفقرة ١٢-١١ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٤٥ - سيزود البرنامج الفرعي ٢، التخطيط والتصميم الحضريان، الحكومات المحلية ودون الوطنية والوطنية بمجموعة من النُهج والمبادئ التوجيهية والأدوات المختبرة دعماً لإدارة نمو المدن والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية وتحسين استدامتها وكفاءتها والمساواة بين ساكنيها من خلال التخطيط والتصميم على مختلف النطاقات وجميع المستويات. وسيركز هذا البرنامج الفرعي أيضاً على الكيفية التي يمكن بها للتخطيط والتصميم الحضريين أن يعززا إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف معه. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للترويج لمبدأ الاستفادة على الوجه الأمثل من الكثافة السكانية والكثافة الاقتصادية للمستوطنات الحضرية، وكذلك، إذا اقتضى الأمر، من الاستخدام المختلط للأراضي ومن التنوع والأساليب المحسنة في مجال الربط بين المناطق، وذلك بغية زيادة القيمة الحضرية والإنتاجية، وإتاحة فرص التّمتّع على قدم المساواة بالخدمات الأساسية.

استبدال الفقرات ١٢-١٣ إلى ١٢-١٥ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٤٦ - سيركز البرنامج الفرعي ٤، الخدمات الأساسية الحضرية، على تعزيز السياسات والأطر المؤسسية اللازمة لتحسين التكامل فيما بين الخدمات الأساسية الحضرية وتوسيع نطاق الاستفادة منها. وسيُقدَّم التعاون في مجال السياسات والشؤون التقنية للبلدان الشريكة والسلطات المحلية. وسيشمل البرنامج الفرعي أربع مجموعات برنامجية، هي: (أ) المياه والصرف الصحي؛ و (ب) وإدارة النفايات الحضرية؛ و (ج) والتنقل الحضري؛ و (د) والطاقة الحضرية. وسيساهم البرنامج الفرعي في تحسين نوعية الهواء بخفض تلوثه الناجم عن أنشطة النقل وعن مواصلة الاعتماد على مصادر الطاقة الملوِّثة لأغراض الإضاءة والطبخ داخل المباني. وسيقوم باستكشاف إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين تقديم الخدمات. وسيعمل هذا البرنامج الفرعي على تحسين سبل الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية المحسنة في المجتمعات المحلية المحرومة. وسيربط أيضا توفير الخدمات الأساسية بزيادة إنتاجية المدن وقدرتها على توليد فرص العمل.

٤٧ - وسيسعى البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، إلى تحقيق الإعمال التدريجي للحقّ في السّكن اللائق باعتباره عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق للجميع، وذلك من خلال تعزيز السياسات التي تزيد من عرض المساكن الملائمة والميسورة التكلفة، وتحسن أحوال الأحياء الفقيرة الحالية، ومنع ظهور أحياء فقيرة جديدة. وستُبذل جهود المنع هذه وفق نهج استراتيجي يضع الإسكان في مركز المدينة وفي صميم السياسات الحضرية.

٤٨ - وسيعمل البرنامج الفرعي ٦، الحد من الأخطار والإصلاح وقدرة المناطق الحضرية على التكيف، على التقليل من المخاطر والكوارث في المناطق الحضرية، وذلك بالتصدي للأزمات الحضرية من خلال برنامجيه المتعلقين بالمدن القادرة على التكيف وبإنعاش المستوطنات. وسيتناول البرنامج الفرعي المدن المتضررة من الأزمات والمستوطنات الأخرى من حيث الوقاية من الكوارث والتصدي لها، ولا سيما من خلال تعزيز مفهوم ”إعادة البناء وفق تصميم معين“.

استبدال الفقرات ١٢-١٨ إلى ١٢-٢٠ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٤٩ - يُنفَّذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة من خلال تحقيق التكامل بين الجانبين المعياري والتنفيذي لعمله. ويمثل هذا النهج المختلط واحدة من المزايا النسبية الرئيسية لموئل الأمم المتحدة. وتُشكّل أعماله المعيارية قوة الدفع في تطوير برنامجه وصياغة مشاريعه. وسيتم تسجيل نتائج الأعمال التنفيذية للبرنامج، وسيُستفاد من المعارف المكتسبة في العمل المعياري للبرنامج. وتتولى المكاتب الإقليمية إلى حد كبير تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والقطري، وعلى نحو يتفق تماماً مع الأولويات الوطنية. وفي هذا الصدد، سيتحرك موئل الأمم المتحدة من أجل مواصلة تعزيز الملكية الوطنية للبرامج على المستوى القطري من خلال وثائق برامجه القطرية ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما وُجد، ودائما من أجل دعم آليات التخطيط الاستراتيجي الوطنية.

٥٠ - ويكتسي توفير الخدمات بفعالية وكفاءة أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل البرنامج لكي يتم اعتباره في مستوى الغرض المنشود وقادرات على تحقيق قيمة في مقابل الأموال المستثمرة فيه. وسيواصل موئل الأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، إصلاح وتطوير نموذج أعماله وخدماته. وهو سيشرع، في الجانب المتعلق بالإصلاح، في تنفيذ كل الإصلاحات الممكنة ضمن إطار هيكله الحالي ومن خلال العمل داخل الأمانة العامة. بيد أن نتائج التقييم يمكن أن تؤدي إلى تعديل هيكله، الذي يمكن بدوره أن يعزز بشكل كبير سرعة تخصيص الموارد والأنشطة البرنامجية وتحسين أثرها وفعاليتها من حيث التكلفة. وسيكون لذلك أثر كبير على تحقيق النتائج الإنمائية في الميدان.

٥١ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيقوم موئل الأمم المتحدة بمواصلة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في البرامج والمشاريع والسياسات والأنشطة، تمشياً مع قرار مجلس الإدارة ٣/٢٥ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ومن أجل تعزيز الاتساق والمواءمة في تنفيذ البرامج وضمان إنجاز جميع الوحدات التنظيمية، بما فيها المكاتب الإقليمية، لبرنامج العمل المعتمد، سيعزز موئل الأمم المتحدة آليات التخطيط والرصد والإبلاغ، وسيكثف أيضا من جهود تعبئة الموارد. وسيواصل البرنامج رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل والميزانية والإبلاغ عنه. وسينظر البرنامج في توخي نهج أكثر استراتيجية في ما يتعلق بالنتائج والأدلة، وذلك بوسائل منها تعزيز الإدارة القائمة على النتائج حتى تفي باحتياجات البرنامج. وتمشياً مع سياسة التقييم، سيُنفِّذ البرنامج تقييمات على المستوى المؤسسي وتقييمات للبرامج والمشاريع، وكذلك تقييمات ذاتية، بالنسبة لجميع المشاريع التي ينتظر أن تغلق في فترة السنتين.

استبدال الفقرة ١٢-٢٢ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٥٢ - على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، سيقوم الموئل بالتنسيق والتعاون والتآزر مع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها من أجل دعم تنفيذ الحكومات للخطة الحضرية الجديدة. وهو سيعمل أيضا عن كثب مع الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات والقطاع الخاص والشراكات العامة والخاصة، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والعديد من الشركاء الآخرين، تمشيا مع استراتيجيته المتعلقة بالشراكات.

البرنامج الفرعي ١
التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية

٥٣ - يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج الفرعي ١، التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية، على الاستراتيجية.

الاستراتيجية

استبدال الفقرات ١٢-٢٣ إلى ١٢-٢٥ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٥٤ - يوفر البرنامج الفرعي ١ الأساس للتنمية الحضرية المستدامة. وعناصر هذا البرنامج الفرعي هي الهياكل التي تتطلبها البرامج الفرعية الأخرى لتقديم حلول فعالة، مع ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج. وهي تشمل الإطار القانوني الذي يقرر شكل المناطق الحضرية وهيكلها، ويحدد حقوق الأطراف المشاركة في عملية صنع القرار في المناطق الحضرية وأدوارها ومسؤولياتها، بما في ذلك جميع المتأثرين؛ وتشجيع توفير الأراضي المزودة بالخدمات الكافية للتحضر المستدام، من خلال نظم وأدوات إدارة الأراضي، بناء على مبدأ ضمان حيازة الأراضي لفائدة الجميع، بحيث يتوفر الأساس للاستجابة والشمول والفعالية في إدارة الأراضي التي تضمن تكافؤ الفرص وتقلل من أوجه عدم المساواة في النتائج؛ واعتماد الحكومات المحلية بوصفها الأطراف البلدية الرئيسية صانعة القرار ومقدمة الخدمات من خلال الحوكمة المتسمة بالكفاءة والانفتاح؛ وتحسين السلامة في المناطق الحضرية للجميع.

٥٥ - وبالتعاون الوثيق مع البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣، ضمن إطار النهج الثلاثي الجوانب، سيعمل البرنامج الفرعي ١ على تقديم حلول طويلة الأجل تضمن الاستثمارات الحضرية التي يمكن التنبؤ بها والاستقرار اللازم لحماية مصالح الفئات الضعيفة. ولهذا النهج المتكامل أهمية محورية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً فعالاً.

٥٦ - وستتحقق أهداف البرنامج الفرعي في المقام الأول من خلال وضع وتنفيذ أدوات ونُهج عملية للتشريع والتنظيم، وضمان الحيازة وإدارة الأراضي، والحوكمة الفعالة والمنفتحة من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة والسلامة في المناطق الحضرية بغية تمكين الحكومات من التنفيذ الفعال للسياسات الحضرية الوطنية التي تعزز المساواة والشمول والمساءلة والكفاءة. وتتمثل الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة في زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وسائر شركاء جدول أعمال الموئل على النحو التالي:

(أ) لتنفيذ التشريعات الحضرية الفعالة، مع إيلاء الأولوية لمجالات التوسع الحضري وزيادة الكثافة في المناطق الحضرية والتخطيط والتمويل الحضريين. سيدعم موئل الأمم المتحدة العمليات التي تبادر بها السلطات الوطنية لإصلاح الصكوك التنظيمية المعنية بعناصر التحضر الرئيسية، بما في ذلك إدارة الأراضي والأماكن العامة، وتوفير الأراضي المزودة بالخدمات، والمسائل المتعلقة بمراقبة التطوير الحضري، وتقاسم القيمة، والاستثمارات العامة والخاصة. وتقديم الدعم إلى الحكومات على جميع المستويات في هذه المجالات سوف يقوم على الشراكات والمعلومات المستقاة من قاعدة البيانات UrbanLex والمقدمة من خلال مفهوم القانون الأساسي الذي يولي الأولوية للفعالية ومسارات التأثير، ولا سيما في السياقات الفقيرة الموارد. وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على مهمة سيادة القانون في دعم التحول من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية؛

(ب) لتحسين إدارة الأراضي وتعزيز أمن حيازة الأراضي لفائدة الجميع. سيواصل موئل الأمم المتحدة دعم الحكومات على جميع المستويات لتحسين نظم إدارة الأراضي وتوفير أمن حيازة الأراضي للفقراء من خلال تنفيذ سياسات وأدوات ونُهُج بشأن الأراضي تقوم على مراعاة مصالح الفقراء والمسائل الجنسانية وتأخذ بالفعالية والاستدامة. ومن خلال الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، وفي علاقة بمشاريع موئل الأمم المتحدة الميدانية، سيدعم البرنامج الفرعي اعتماد سياسات وأدوات في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك إدارة وتنظيم أسواق الأراضي؛ ووضع نظم لسجلات الأراضي وإدارتها تفي بالغرض وتتسم بالشمول؛ وإيجاد القدرات المحلية والإقليمية والوطنية على إدارة المسائل المتعلقة بالأراضي؛ وتحسين نظم التمويل القائم على الأراضي؛ واعتماد الاستراتيجيات الشاملة في تخصيص الأراضي وتوزيعها؛ وتوخي عملية إعادة تعديل الأراضي كوسيلة للحصول على الأماكن العامة، وتطوير حيز المساكن وتحسين تصميم المساحات الحضرية؛ واعتماد أدوات لضمان حيازة الأراضي للفئات الضعيفة؛

(ج) لوضع وتعزيز السياسات والخطط والاستراتيجيات التي توطّد الحكم اللامركزي والدعوة على الصعد العالمي والوطني والمحلي. سيواصل موئل الأمم المتحدة التركيز على تيسير قيام أشكال فعالة وتعاونية من الحوكمة المتعددة المستويات، بما في ذلك الحوكمة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات التي تمكّن المدن والمستوطنات البشرية وتطور الحوار بين جميع الدوائر الحكومية. وسيدعم موئل الأمم المتحدة الفعالية في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وإقامة الهياكل المؤسسية المحلية المعززة من خلال تقديم خدمات استشارية تهدف إلى زيادة المتاح من السلطة والموارد للمؤسسات المحلية في مجال التخطيط للنمو الحضري. وسيدعم موئل الأمم المتحدة الدول الأعضاء في تعزيز الابتكار في الإدارة البلدية من أجل قيام حكومات محلية أكثر كفاءة وقابلية للمساءلة تكون قادرة على جعل المدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة للجميع. وسيسعى موئل الأمم المتحدة إلى زيادة جهوده الرامية إلى دعم صوت الحكومات المحلية ووجهات نظرها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيتحقق ذلك عن طريق لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية بوصفها صوت الحكومات المحلية في منظومة الأمم المتحدة. وستظل مسألة تحسين سلامة النساء والفتيات موضوعا بارزا يُتناول في المقام الأول بواسطة الشبكة العالمية للمدن الأكثر أمناً وبالبرامج التنفيذية المشتركة بغية تعزيز السلامة الحضرية من خلال نهج متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة تقوده المدن.

البرنامج الفرعي ٢
التخطيط والتصميم الحضريان

٥٧ - يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج الفرعي ٢، التخطيط والتصميم الحضريان، على الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة وعلى مؤشرات الإنجاز، ولا سيما الإنجازان المتوقعان (أ) و (ج) ومؤشرات الإنجاز المتصلة بهما. ويُقترح أيضا إدخال تنقيحات على الاستراتيجية.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تحسين السياسات الحضرية أو الأطر المكانية الوطنية التي تعتمدها سلطات المدن والسلطات دون الوطنية والوطنية الشريكة من أجل مدن مركزة ومتكاملة ومترابطة وشاملة من الناحية الاجتماعية وتوسعات حضرية مخطط لها	زيادة عدد سلطات المدن والسلطات دون الوطنية والوطنية الشريكة التي اعتمدت سياسات حضرية أو أطراً مكانية وطنية تدعم إقامة مدن مركزة ومتكاملة ومترابطة وشاملة من الناحية الاجتماعية
(ج) تحسين السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تعتمدها سلطات المدن والسلطات دون الوطنية والوطنية الشريكة للإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها	زيادة عدد سلطات المدن والسلطات دون الوطنية والوطنية الشريكة التي تعتمد سياسات أو خططاً أو استراتيجيات تسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها

الاستراتيجية

استبدال الفقرتين ١٢-٢٦ و ١٢-٢٧ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٥٨ - يتوقع أن تشكل السياسات الحضرية الوطنية، والتوسعات المخططة للمدن، والأماكن العامة، والتصميم الحضري، وتركُّز المدن، والتخطيط والتصميم المراعيان للمناخ، أساس الخطة الحضرية الجديدة. فالخطة الحضرية الجديدة تسلط الضوء على أهمية التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي وأهمية السياسات الحضرية الوطنية. وذلك يتماشى مع الهدف ١١ وغيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتوسع الحضري والمستوطنات البشرية. وسيُستكمل أيضا الدعم المقدم من موئل الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بالمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي التي اعتمدها مجلس الإدارة في عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، تلقى هذه السياسة دعما من المبادئ التوجيهية للتخطيط الإجراءات المناخية المدينة التي أقرها ٤٥ من شركاء الموئل في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في باريس. ومن شأن اعتماد موئل الأمم المتحدة لدى صندوق التكيف باعتباره كيانا منفذا متعدد الأطراف أن يعزز قدرته على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وستسترشد استراتيجية البرنامج الفرعي ٢ بهذه الأطر العالمية، وهي ستركز على دعم تنفيذها، ضمن نطاق ولاية الموئل، وعلى الاستفادة من مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم السلطات الوطنية والبلدية ودون الوطنية في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ التي تدعم اتفاق باريس. وستستفيد الاستراتيجية أيضا من الإنجازات السابقة ومن الدروس المستفادة.

٥٩ - وبما أنّ التخطيط والتصميم الحضريين يشكلان أحد العناصر الرئيسية للنهج الثلاثي إزاء التحضر، سيعمل البرنامج الفرعي بالتضافر مع البرنامجين الفرعيين المتعلقين بالتشريعات الحضرية

وبالاقتصاد الحضري وتمويل البلديات لإدارة العلاقة بين القطاعين العام والخاص بمزيد من الفعالية ولوضع خطط وسياسات حضرية محسَّنة وقابلة للتنفيذ، وهو ما سيدعم بدوره التحول إلى نموذج حضري جديد قادر على الاستفادة من الميزة الحضرية من أجل تعزيز الصالح العام والاستدامة الطويلة الأجل للمدن والنظم الوطنية. وترد في ما يلي الاستراتيجيات المعينة الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين السياسات الحضرية أو الأطر المكانية الوطنية على المستويات الحضرية ودون الوطنية والوطنية، سيقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز القدرات التقنية لتحسين التخطيط الحضري وتصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات، وتعزيز وبناء الشراكات، وتعزيز إدارة المعارف، وتشجيع التعلم من الأقران، واتخاذ نهج يقوم على شبكة من الممارسين إزاء السياسات الحضرية والأطر المكانية الوطنية. وسيُدعم ذلك ببرامج ومشاريع محددة تتوخى نهجا متكاملا إزاء تعزيز الروابط الراسخة بين المناطق الحضرية والريفية، التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على الفقر، مع التركيز على تعزيز القدرات التخطيطية والسياساتية للمدن الصغيرة والمتوسطة، وتيسير اتخاذ نهج متكامل إزاء التنمية الحضرية وإقامة روابط واضحة مع النهج الثلاثي المسارات. وسيروج موئل الأمم المتحدة أيضاً لمجموعة من المبادئ التوجيهية، مثل الاستفادة المثلى من الكثافة السكانية والاقتصادية في المستوطنات الحضرية، حسب الاقتضاء، وكفالة الاستخدام المختلط للأراضي، والتنوع، وتحسين رأس المال الاجتماعي، والابتكار، وتحسين الربط بين المناطق بهدف الاستفادة من وفورات التجمّع وتقليل متطلبات التنقل؛

(ب) لتحسين السياسات الحضرية والأطر المكانية والتصميم الحضري على مستويي المدن والأحياء، سيركز موئل الأمم المتحدة على توسيع نطاق عمله بشأن الاستراتيجيات على نطاق المدن، والأماكن العامة، والتوسعات المخطَّطة للمدن وإعادة تخصيص المساحات، وعلى دعم قدرة المدن على وضع وتنفيذ أنشطة وأدوات التخطيط الحضري المهمة والمفضية إلى التحوّل والقابلة للتنفيذ. وسيسعى موئل الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون الدولي بغية تبادل الخبرات التقنية، وبناء القدرات الفنية وقدرات وضع السياسات والتصميم الحضري، وتوثيق التجارب الناجحة في مجال التخطيط المكاني المستدام والمتكامل وإطلاع الجهات الأخرى عليها. وستستخدم هذه الاستراتيجية بناء القدرات بين الأقران، ومواصلة تطوير شبكة عالمية لمختبرات التخطيط والتصميم الحضريين، وإنشاء مراكز للمعارف المتعلقة بالأماكن العامة وذلك من أجل تبادل الممارسات الجيدة في ما بين المدن والدعوة من أجل تحسين نظم التخطيط؛

(ج) لتحسين السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، سيعمل موئل الأمم المتحدة على دعم تنفيذ الجوانب ذات الصلة من اتفاق باريس وذلك بما يلي: بناء قدرات الحكومات الوطنية والمحلية من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من ضعف سكان المناطق الحضرية؛ ومساعدة المدن على خفض آثارها البيئية وانبعاثاتها، بوسائل منها تحسين التصميم الحضري وكذلك تبادل أفضل الممارسات الدولية، وتيسير الأخذ بالتكنولوجيا والأدوات التي ستستخدمها المدن لتقييم مخاطرها وأوجه تعرضها والتخطيط للتكيّف؛ واستحداث أدوات لبناء القدرات في مجال وضع المعايير وصنع القرار بالتعاون مع الشركاء، وفي إطار شبكة عالمية ناشئة للممارسة المهنية؛ ومساعدة المدن في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ؛ ودعم مخططات التكامل الرأسي التي تمكن المدن من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ ودعم مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل عهد رؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة، وتحالف القيادات لتمويل أنشطة مكافحة

تغير المناخ في المدن؛ واستخدام التخطيط والتصميم الحضريين كاستراتيجية لمواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ؛ ووضع مبادرات رائدة ومشاريع تنفيذية على المستوى المحلي من أجل إبراز نُهُج جديدة للتخطيط الحضري والإقليمي من أجل بناء القدرة على التأقلم مع المناخ واعتماد استراتيجيات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها تعبئ المعارف المحلية والدولية وتدعم ”التعلم عن طريق الممارسة“. وفي الوقت نفسه، سيساعد موئل الأمم المتحدة المدن على تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية مع تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بطريقة شاملة، بوسائل منها المشاركة بنشاط في تحالف المناخ والهواء النظيف للحد من ملوثات المناخ قصيرة الأجل.

البرنامج الفرعي ٣
الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات

٦٠ - يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج الفرعي ٣، التشريعات الحضرية والأراضي والحوكمة، على الاستراتيجية.

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٢-٢٨ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٦١ - يدعم البرنامج الفرعي السلطات المحلية ودون الوطنية والوطنية في اعتماد أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات شاملة للجميع تدعم النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين للجميع، وإيجاد الفرص الاقتصادية للجميع، وخاصة للشباب من الجنسين والفئات الضعيفة، وتحسين تمويل البلديات. وتندرج استراتيجية البرنامج الفرعي في إطار الخطة الحضرية الجديدة. وتتماشى الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ومع الالتزام بزيادة التعاون الدولي من أجل تعزيز قدرات البلديات وسائر السلطات المحلية، على النحو الوارد في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وترد في ما يلي الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد استراتيجيات داعمة للنمو الاقتصادي الشامل، سيقوم موئل الأمم المتحدة بإنشاء وتقاسم المعارف والممارسات الجيدة بشأن سياسات واستراتيجيات وأدوات خاصة بمدن بعينها لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام في المدن؛ وإذكاء الوعي في صفوف رؤساء البلديات ومديري المدن والفنيين في الشؤون الحضرية بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية الحضرية العائدة من الوضع الحضري الجيد وتوفير الأدوات التقنية والخدمات الاستشارية في مجال التحليل الاقتصادي المكاني لدعم القرارات المتعلقة بالتخطيط الحضري ومشاريع التنمية الاقتصادية الحضرية، بما في ذلك مشاريع التجديد الحضري ومبادرات التنمية العنقودية؛ والقيام، من خلال التدريب والتوجيه، بتكوين جماعة من الممارسين في مجال التنمية الاقتصادية المحلية لتيسير تبادل المعارف وبناء قدرات الحكومات المحلية في مجال تقييم الاقتصاد المحلي وتخطيطه وتنفيذه. وسينشئ موئل الأمم المتحدة قاعدة معارفه وسيدعو إلى انتهاج سياسات النمو الاقتصادي الحضري الشامل من خلال تقاريره الرئيسية التي تشمل التقرير العالمي للمدن، وتقارير اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية التي يدعى إلى المساهمة فيها؛

(ب) لتعزيز قدرات المدن الشريكة على اعتماد سياسات أو برامج حضرية تدعم تعزيز العمالة وتطوير المهارات وسبل كسب العيش المستدامة للشباب والنساء في المناطق الحضرية، سيعمل موئل الأمم المتحدة على تحسين نوعية وأثر برامج سبل كسب العيش للشباب من خلال العمل المعياري والتنفيذي المنفَّذ وفق منهجية التنمية التي يقودها الشباب، بما يضع هؤلاء في صميم الأنشطة الإنمائية التي يشاركون فيها؛ وستتم مواءمة مجالات التركيز الأساسية المتعلقة بتحسين سبل عيش الشباب من الرجال والنساء مع المجالات المواضيعية ذات الأولوية للبرنامج، مع التركيز بوجه خاص على خلق فرص العمل وموارد الرزق، فضلا عن الحوكمة والقدرة على التأقلم والحد من المخاطر، باستخدام مشاريع ''الحيز الحضري''، وصندوق شباب المناطق الحضرية، وبرنامج شباب القرن ٢١ كنقاط دخول؛

(ج) لتحسين قدرات المدن الشريكة على تنفيذ خطط أو استراتيجيات لتحسين تمويل البلديات، سيعمل موئل الأمم المتحدة على بناء القدرات التقنية والمؤسسية للسلطات المحلية. وستُدعَم الحكومات المحلية في جهودها من أجل توسيع المصادر المحلية للإيرادات واستغلالها بشكل أفضل من خلال: تنفيذ آليات تقاسم قيمة الأراضي من أجل تعزيز تمويل البنى التحتية الحضرية المحلية، ولا سيما في سياق التوسعات المخططة للمدن وخطط التنمية الحضرية؛ وتحسين إدارة الأصول المحلية، مثل الأراضي والممتلكات العامة والأماكن العامة والمرافق التي تقدم الخدمات؛ وتعزيز التمكين المالي للبلديات بوسائل منها على سبيل المثال تحسين جباية الضرائب، بما في ذلك عن طريق استخدام الحلول التكنولوجية؛ وبناء المهارات والقدرة على تحسين تخطيط الميزانيات البلدية وإدارتها؛ وتقديم الدعم، بالتنسيق مع البرنامج الفرعي ١، لتصميم الإصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق النتائج المشار إليها أعلاه وما يتصل بها من الجوانب المتعلقة بتمويل البلديات. وستتم أيضاً مساعدة الحكومات المحلية على تقييم احتياجاتها في مجال تمويل البنى التحتية المحلية وتحديد الخيارات القابلة للتنفيذ، بما في ذلك الرجوع إلى المصادر المحلية والاستفادة منها.

البرنامج الفرعي ٤
الخدمات الأساسية الحضرية

٦٢ - يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج الفرعي ٤، الخدمات الأساسية الحضرية، على الإنجاز المتوقع (أ) ومؤشر الإنجاز المتصل به وعلى الاستراتيجية.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تحسين السياسات والمبادئ التوجيهية التي تنفذها السلطات المحلية ودون الوطنية والوطنية الشريكة من أجل تحقيق المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة	'١' زيادة عدد السلطات المحلية ودون الوطنية والوطنية الشريكة التي تنفذ أطرا مؤسسية وتشريعية لزيادة المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية، وتنفذ المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية وتلك المتعلقة بإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٢-٢٩ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٦٣ - للبرنامج الفرعي ٤ محور تركيز رئيسي يتمثل في دعم السلطات المحلية ودون الوطنية والوطنية المسؤولة عن الشؤون الحضرية والمسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية من أجل وضع وتنفيذ سياسات زيادة تكافؤ فرص الجميع في الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية، وتحسين مستوى معيشة الفقراء في المناطق الحضرية، بما في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الساعية إلى الربح. وترد في ما يلي الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) تمثل الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، مثل المياه والصرف الصحي، والتنقل، والطاقة، وإدارة النفايات، بما في ذلك النفايات الصلبة، والصرف الصحي، نتائج النهج الثلاثي الجوانب وعناصر أساسية تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات البشرية. وفي هذا الصدد، ومن أجل تحسين السياسات والمبادئ التوجيهية بشأن تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، حسب الاقتضاء، سيقوم موئل الأمم المتحدة بنشر أفضل الممارسات وبتوفير الدعم لبناء قدرات السلطات المحلية ودون الوطنية والوطنية على صياغة وتنفيذ السياسات والتشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات التنقل الحضري، والطاقة الحضرية، والمياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات الحضرية، وتلوّث الهواء، والصرف الصحي، في سياق التوسعات المخططة للمدن أو إعادة تخصيص المساحات الحضرية. وستركز الجهود على تعزيز القدرة التقنية والإدارية للحكومات ومقدمي الخدمات من أجل ضمان الكفاءة والفعالية المؤسسية في تقديم الخدمات وتوفير مستويات كافية من الخدمات لفقراء المناطق الحضرية، بما في ذلك المؤسسات المجتمعية مثل المدارس والمستشفيات، والمشاركة في السياسات الوطنية ودون الوطنية وفي عمليات إصلاح القطاعات لتعميم الخدمات الحضرية الأساسية في السياسات والممارسات الحضرية الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على الفقراء الحضريين وجميع الفئات الضعيفة الأخرى، والاضطلاع بأنشطة الدعوة وإقامة الشبكات بشأن الخدمات الحضرية الأساسية. وسيساعد البرنامج الفرعي كلاً من الحكومات الوطنية والمحلية في وضع تدخلات منخفضة انبعاثات الكربون، مع التركيز بشكل خاص على كفاءة استخدام الطاقة في البيئة المبنية وتوليد الطاقة المتجددة في المدن. وسوف يسعى إلى دعم البلدان الشريكة في مواءمة سياسات الطاقة على الصعيدين الوطني والمحلي وإلى العمل أيضاً وفي نفس الوقت مع مقدمي مرافق الطاقة، بما في ذلك المنتجون والموزعون. وسيسعى أيضا إلى استكشاف إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحسين عملية توفير الخدمات الأساسية جميعها، بما في ذلك خدمات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، والكهرباء، والنقل. وسوف يشجع البرنامج الفرعي النُّهج التكاملية في رسم السياسات وتحديد الخيارات التكنولوجية لتعزيز كفاءة قطاع المياه وموارد الطاقة في كل من النظم القديمة المركزية والنظم الساتلية اللامركزية. وسيوفر الصندوق الاستئماني للخدمات الحضرية الأساسية، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الإدارة ٢/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، آلية لتيسير تدفقات الموارد إلى الخدمات الأساسية الحضرية وإلى تنفيذ البرنامج الفرعي ٤؛

(ب) لتهيئة بيئة مواتية تشجّع الاستثمارات في الخدمات الأساسية، سيقوم موئل الأمم المتحدة، استناداً إلى التمويل السليم للبلديات والاقتصادات الحضرية القائمة على تقاسم القيمة، بتوضيح النماذج المالية التي تولد الموارد اللازمة لتشييد البنى التحتية وتقديم الخدمات. وستؤدي هذه النماذج إلى

التنمية الذاتية للمدن، مما سيفضي بدوره إلى زيادة دائرة الوصول بخدمات أساسية حضرية أكثر استدامة ومرونة إلى الجميع. وسيتم تعزيز الشراكات القائمة مع المصارف الإنمائية الإقليمية حتّى تقدم الدعم والتعاون التقني السابقين للاستثمار إلى البلدان الشريكة وتساعدها على امتلاك القدرة التقنية والإدارية اللازمة لاستيعاب الموارد القائمة على كثافة رأس المال التي تقدمها المصارف. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً تعزيز عمله مع الحكومات والقطاع الخاص لحشد الدعم المالي من أجل التوسع في توفير الخدمات الأساسية الحضرية وكذلك تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. وسيتم إرساء آليات تمويلية تراعي مصالح الفقراء وتحشد الدعم للفقراء في المناطق الحضرية ولجميع الفئات الضعيفة الأخرى. وسيتم وضع مبادرات توضّح وسائل التمويل المبتكرة، مثل تقاسم القيمة في ما يتعلق بتطوير النقل، وتوفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء، ونظم الصرف الصحي. وسيعزز البرنامج الفرعي الخدمات الأساسية المدارة جيداً في توفير فرص عمل منظمة من خلال تحسين إدارة النقل العام والمياه والمرافق الأخرى؛

(ج) لزيادة التغطية بالخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، سيدعم البرنامج الفرعي مشاريع إيضاحية ميدانية قابلة للاستنساخ من قبل السلطات المحلية ودون الوطنية والوطنية. وستسلط تلك المشاريع الميدانية الضوء على المبادرات التي تمتلك أثراً مفيداً في ما يتعلق بالمناخ وتلبي تزايد الطلب على الطاقة والمياه في المناطق الحضرية. وهي ستتضمّن مشاريع تبرز توضح كيفية توفير الطاقة في المدن على نحو لامركزي وقائم على المصادر المتجددة، وتنقّلَ الطاقة الكهربائية في المناطق الحضرية استناداً إلى المصادر المتجددة، والمباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيات توفير المياه وإعادة استخدامها وإدارة البلديات للنفايات ولمياه الصرف الصحي على نحو مستدام ومصحوب بمبادرات لاستعادة الطاقة. ونظراً لترابط الماء والطاقة، سيركز البرنامج الفرعي بصفة خاصة على وضع توجيهات سياساتية بشأن توفير الخدمات المتكاملة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً في أنشطة الدعوة والتوعية للتشجيع على استخدام الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة. وسيدعم البرنامج مبدأ العمل بنهجٍ يعزز حقوق الإنسان ويعمل على حمايتها واحترامها بغية تعزيز التعاون بفعالية على تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية بين الجهات المسؤولة عن إعمالها وأصحاب الحقوق. وسيراعي البرنامج الفرعي احتياجات وأولويات الفقراء في المناطق الحضرية وجميع الفئات الضعيفة الأخرى. وستُبذل الجهود أيضاً لتعزيز التوازن والمساواة بين الجنسين في تقديم الخدمات.

البرنامج الفرعي ٥
الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة

٦٤ - يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، على الاستراتيجية.

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٢-٣٠ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٦٥ - سيدعم البرنامج الفرعي مبدأ حصول الجميع على السكن اللائق والمستدام في البلدان الشريكة عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية وإسداء المشورة التقنية لتدعيم أطر السياسات وتعزيز الاستجابات القطرية وتنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات الرامية إلى توفير السكن وتحسين أحوال الأحياء

الفقيرة. وسيوفر نهج موئل الأمم المتحدة المسمى ''الإسكان في الصميم'' والاستراتيجية العالمية للإسكان المبادئ التوجيهية للعمل المعياري والتشغيلي في البلدان الشريكة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الاسترشاد بأهداف وغايات التنمية المستدامة في مواصلة التطوير والابتكار ضمن عمل البرنامج الفرعي. وترد في ما يلي الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين سياسات الإسكان واستراتيجياته وبرامجه، سيعزز موئل الأمم المتحدة نهج الإسكان في الصميم، وهو تطبيق عملي للاستراتيجية العالمية للإسكان والنهج الثلاثي الجوانب، بما يضع الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية وفي صميم صياغة التصورات بشأن التوسع الحضري. ولا يشجع هذا النهج على تطوير برامج الإسكان الجماعي لمنخفضي الدخل القائمة على التفرقة. وبدلا من ذلك، سيتم تشجيع التنمية الإسكانية التصاعدية من خلال بدائل أكثر مرونة وأقل تكلفة، من قبيل المساعدة على التشييد الذاتي وتوفير المواقع والخدمات وتخصيص الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع موئل الأمم المتحدة على تحسين سياسات الإسكان الرامية إلى التمويل الشامل للإسكان والإسكان الميسور التكلفة، وعلى اتباع ممارسات التخطيط الحضري التي تتمحور حول الإنسان، والتشريعات الواقعية القابلة للإنفاذ، بوصف ذلك كله مفهوماً محورياً في الخطة الحضرية الجديدة. إضافةً إلى ذلك، ستتم مساعدة البلدان على تحويل استراتيجياتها إلى برامج للإسكان الشامل، ووضع وإنفاذ قوانين بناء مستدامة، وتصميم أدوات وآليات لتعزيز التمويل الشامل للإسكان، وسد الفجوة في القدرة على تحمل تكلفة الإسكان بالنسبة لأشد الفئات فقرا، مع التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والعمل من أجل إعمال الحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب؛

(ب) لتحسين الارتقاء بالأحياء الفقيرة وتعزيز سياسات التخطيط المستدام واستراتيجياته وبرامجه الرامية إلى القضاء على الفقر في المناطق الحضرية، سيعمل موئل الأمم المتحدة على تشجيع مبادرات تكون شاملة ومتكاملة وتتم في الموقع وتكون تصاعدية وقادرة على التكيف مع تغير المناخ وقائمة على المشاركة وتراعي مصالح الفقراء مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، مثل المشاركة على نطاق المدينة بكاملها في تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع ظهور هذه الأحياء، الأمر الذي يمكن أن يولد التوسع الحضري الذي يُسفر عن ازدهار واسع النطاق ويحد من أوجه التفاوت. وسيساعد موئل الأمم المتحدة البلدان الشريكة في وضع المبادرات الرامية إلى توفير السكن اللائق والميسور التكلفة لمنخفضي الدخل الذين يقيمون في مناطق حضرية توجد بالفعل، وفي معظم الحالات، قرب مراكز المدن والبلدات. وستعالج الاستراتيجية الآثار الاجتماعية والمكانية الناجمة عن مفهوم السكن في المراكز، وذلك بربطه هذا المفهوم باستراتيجيات التجديد الحضري الأوسع نطاقاً لإعادة تخصيص المساحات المخطط لها، وتوسيع المدن، والتنمية الاقتصادية المحلية. أما أداة تنفيذ التدابير الاستباقية الرامية إلى الارتقاء بالأحياء الفقيرة والقضاء على الفقر في المناطق الحضرية فستكون برنامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة القائم على المشاركة؛

(ج) ضمن إطار يعزز حقوق الإنسان ويحميها ويحترمها، سوف يطبّق البرنامج الفرعي بأكمله نهجا محوره الإنسان من أجل تعزيز قدرة ساكني الأحياء الفقيرة على حشد التأييد لقضاياهم وإقامة شراكات مع السلطات الوطنية والمحلية. وفي هذا الصدد، سيسدي موئل الأمم المتحدة المشورة للسلطات الوطنية والمحلية بشأن الاضطلاع بدور قيادي وتمكين المجتمعات المحلية بما يجعلها تنفّذ الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات. ويستخدم موئل الأمم المتحدة نهج ''التعاقد المجتمعي'' للإسهام في

ثورة البيانات والرصد العالمي، ولتنفيذ المبادرات المجتمعية بشكل مباشر، وإيجاد فرص العمل وموارد الرزق المستدامة، وتسخير وتعزيز القدرات على صون وزيادة توسيع دائرة البنى التحتية والخدمات المجتمعية، فضلا عن أدوات تمويل البلديات المستدامة. وسيشجع موئل الأمم المتحدة طرائق تمويلية شاملة جديدة مثل توفير الإقراض بدون ضمانات، وصناديق الضمانات، والمصارف المجتمعية للإسكان. ويمثل تبني العملية على نطاق واسع وتوضيح أدوار ومسؤوليات الجهات الحضرية الفاعلة داخل هيئات التنسيق عنصرين هامين للحفاظ على استمرار الجهود وتوسيع نطاق الارتقاء بالإسكان ومبادرات تحسين أحوال الأحياء الفقيرة والحيلولة دون ظهور هذا النوع من الأحياء. وسيشجع موئل الأمم المتحدة أيضا السياسات المتعلقة بالإنتاج الاجتماعي للموائل، وفقا للتشريعات والمعايير الوطنية.

البرنامج الفرعي ٦
الحد من الأخطار والإصلاح وتعزيز قدرة المدن على الصمود

٦٦ - في إطار البرنامج الفرعي ٦، الحد من الأخطار والإصلاح وتعزيز قدرة المدن على التكيف، يُقترح إدخال تنقيحات على عنوان البرنامج الفرعي ومؤشر الإنجاز والإنجاز المتوقع (أ) والاستراتيجية.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تحسين سياسات الحد من الأخطار في المناطق الحضرية واستراتيجياتها وبرامجها التي تُعتمد لزيادة قدرة المدن وغيرها من المستوطنات البشرية على الصمود	زيادة عدد الحكومات المحلية ودون الوطنية والوطنية الشريكة التي أدرجت في خططها مسألة الحد من الأخطار وإدارتها في المناطق الحضرية

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٢-٣١ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٦٧ - سيدعم البرنامج الفرعي زيادة قدرة المدن والمستوطنات البشرية على الصمود أمام آثار الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، وسيضطلع بجهود الإنعاش والإصلاح بسبل تنهض بالتنمية الحضرية المستدامة تمشياً مع الوثيقة الختامية للموئل الثالث. وتشمل الأدوات المتوفرة لتحفيز هذه العمليات تغيير نماذج التخطيط لضمان مراعاة خطط الإنعاش للمخاطر وتوطيدها لمبدأ القدرة على الصمود؛ وتنقيح النظم التنظيمية المتقادمة أو الضعيفة أو تحديثها أو استبدالها؛ وبناء القدرات على الامتثال والإنفاذ على حد سواء على جميع مستويات السياسة العامة. وتسمح هذه النُّهج، التي تعكس الخطة الحضرية الجديدة، باستحداث وسائل جديدة لتوليد رأس المال وتعزيز التمويل البلدي من خلال تعزيز الاقتصادات المحلية الذي يمثل الجانب الأخير من جوانب النهج الثلاثي. وترد فيما يلي الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين سياسات الحد من المخاطر الحضرية وقدرة المدن والمستوطنات البشرية على الصمود، بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية الحضرية، سيوفر البرنامج الفرعي للدول الأعضاء المهتمة خدمات التعاون التقني بشأن خطة الحد من المخاطر الحضرية والصمود لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إدماج وحشد المدخلات من البرنامج والشركاء في ما يتعلق بتخطيط المناطق الحضرية والتشريعات والأطر التنظيمية، وتعزيز القدرات المالية للبلديات، مما يؤدي على الصعيد العالمي إلى بناء

المزيد من المدن والمستوطنات البشرية القادرة على الصمود. وسيركز البرنامج الفرعي جهوده على تيسير التنسيق والدعم في ما يتعلق بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالحد من المخاطر الحضرية من خلال توفير الدعم التقني إلى الحكومات الوطنية والمحلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في المدن، وإلى الشبكات المشتركة بين الوكالات، والعمليات الميدانية، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية، وسائر الفروع المواضيعية الأخرى للبرنامج. وستعمل الاستراتيجية على إنتاج المعارف والدروس المستفادة والأدوات والمبادئ التوجيهية والسياسات العامة للحد من المخاطر الحضرية وبناء القدرة على الصمود. وسيقدم موئل الأمم المتحدة الدعم أيضاً في ما يتعلق بتنفيذ الأطر الدولية، بما فيها إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، والاتفاقات والمبادرات العالمية بشأن تغير المناخ ذات الصلة؛

(ب) لتحسين مبادرات الإنعاش والتعمير، سيقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز أنشطة انتعاش المستوطنات المستدامة التي تركز على ''إعادة البناء بصورة أفضل''، وضمان استفادة انتعاش المستوطنات من تحسين التخطيط والتصميم الحضريين، وإدراج الجوانب المكانية والمادية والتنظيمية والوظيفية المتكاملة في إعمار المناطق الحضرية. وستعنى النُّهج بسبل التخطيط المراعية للمخاطر والقائمة على نوع المنطقة وبالإنتعاش والتنسيق القائميْن على الإنسان والمراعييْن للاعتبارات الجنسانية وللفئة العمرية؛ وبالتكامل والتعاون الأوثق مع السلطات المحلية؛ وبناء شراكات أقوى مع المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما مع المجموعات النسائية والشبابية. وسيوفر موئل الأمم المتحدة الدعم التقني للحكومات من خلال العمليات الميدانية والمكاتب الإقليمية، وسوف يعمل على إنتاج المعارف، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والمبادئ التوجيهية، لدعم التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج؛

(ج) لتحسين برامج إعادة التأهيل ضمن الاستجابة للأزمات، سيعمل موئل الأمم المتحدة، من خلال آلية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ونظام مجموعات العمل الإنساني، في التأثير على الشركاء في المجال الإنساني ودعمهم في التوصل إلى فهم أفضل للبيئات الحضرية المعقدة، بما في ذلك تلك المتضررة من النزاع والهجرة الواسعة النطاق. وسيوفر موئل الأمم المتحدة الدعم التقني في أوقات الأزمات إلى الحكومات الوطنية والعمليات الميدانية في ما يتعلق بتنفيذ المشاريع المبتكرة والتأثير في السياسات الاستراتيجية المتعلقة بالتعافي المستدام للمأوى من خلال تحسين التخطيط والتصميم الحضريين لمستوطنات الحالات الطارئة، وكفالة إدماج المستوطنات الجديدة إدماجا كاملا ضمن هياكل الحوكمة المحلية والأطر التشريعية والمالية. وسيعمل موئل الأمم المتحدة، من خلال التعاون بين الوكالات، مع التحالفات الحضرية العالمية والشراكات والشبكات المرتبطة بالدعم الطويل الأجل في مجال بناء القدرات للبلدان التي تواجه أزمات.

البرنامج الفرعي ٧
البحوث الحضرية وتنمية القدرات

٦٨ - يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج الفرعي ٧، البحوث الحضرية وتنمية القدرات، على الاستراتيجية.

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ١٢-٣٢ من الوثيقة A/71/6/Rev.1

٦٩ - من خلال البرنامج الفرعي ٧، سيدعم موئل الأمم المتحدة تنسيق عملية رصد تنفيذ كل من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة وتقييم هذا التنفيذ. وسيكفل أيضاً التنفيذ المتجانس والكافي والمتكامل لاستراتيجية موئل الأمم المتحدة لتنمية القدرات على الصعيد الدولي وعلى الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحسين صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتحضر المستدام التي تتماشى مع الخطة الحضرية الجديدة. وترد في ما يلي الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) من أجل تحسين رصد ظروف واتجاهات التوسع الحضري العالمي، وتقديم الدعم للإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ وغيره من الأهداف والغايات ذات الصلة بالمدن، سيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من عمل المرصد الحضري العالمي. وسيواصل أيضا تطوير مبادرة ازدهار المدن من أجل دعم جمع البيانات والتحليل والإبلاغ على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن. وفي إطار هذه المبادرة، سيتم وضع عينة عالمية ووطنية من المدن، بما في ذلك تحديد البيانات المكانية والمؤشرات الجديدة للاستجابة للمواضيع الناشئة مثل تغير المناخ، وأوجه عدم المساواة؛

(ب) لتحسين الدراية بمسائل التحضر المستدام، سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بالأعمال التحليلية والبحوث، واستخدام الدروس المستفادة من أنشطة موئل الأمم المتحدة المعيارية والتنفيذية من أجل إنتاج المعارف الجديدة والرؤى التي ستشكل أساسا لتحسين صياغة السياسات وتنفيذها على الصعد المحلية والوطنية والعالمية. وفي هذا الصدد، سيقوم موئل الأمم المتحدة بنشر أكثر المعارف موثوقيةً وأحدثها وأشملها عن مسائل التحضر المستدام، بما في ذلك ضمن إطار التقرير الذي يصدر كل أربع السنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بنشر وتوزيع التقارير الرئيسية بشأن قضايا التنمية الحضرية المستدامة وسيتطور شراكات مع مراكز المعرفة، بما في ذلك مؤسسات البحوث والجامعات، بهدف تبادل المعارف والخبرات عن التنمية الحضرية المستدامة. وسيعزز البرنامج الفرعي الحوارات مع الممارسين في الدول الأعضاء، والحوارات فيما بين هؤلاء، من أجل تسخير المعارف والخبرات الميدانية دعما لإنتاج تقارير وطنية وتقارير على صعيد المدن؛

(ج) لتحسين قدرة السلطات الوطنية والمحلية والشركاء على تنفيذ خطط أو استراتيجيات من أجل التحضر المستدام، سيكفل البرنامج الفرعي أن تكون أنشطة موئل الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات متجانسة وملائمة ومتداعمة، وسيعمل على تعميم جميع جوانب الخطة الحضرية الجديدة. وسيضع موئل الأمم المتحدة نُهجاً جديدة لتنمية القدرات على نطاق البرامج الفرعية، وسيدرجها في المشاريع ذات الصلة بهدف تطوير القدرات الوطنية ودون الوطنية. وسوف تُستكمل هذه النُّهج بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية وباستخدام أدوات تشمل أنشطة تدريبية وحلقات عمل حول السياسات ومنتديات حول المعارف مصممة وفقا لاحتياجات أصحابها. وسيساعد موئل الأمم المتحدة وشركاؤها على تنفيذ البرامج الإقليمية لبناء القدرات التي تلبي الحاجة إلى تحقيق الفعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

البرنامج ٢٥
خدمات الإدارة والدعم

٧٠ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢، و ٧٠/٢٤٨ ألف، و ٧١/٢٧٢ باء، بشأن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دمج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يُقترح نقل الأنشطة التي تدخل في إطار قسم الدعم بالمعلومات لإدارة الأزمات التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن إلى العنصر ٤ من البرنامج الفرعي ٥، الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧١ - ويُقترح، على وجه التحديد، إدخال تنقيحات على البرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، بإضافة إنجاز متوقع جديد (هـ) ومؤشرات الإنجاز '١' و '٢' و '٣' المتصلة به، و ذلك في إطار العنصر ٤ من البرنامج الفرعي ٥، الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على النحو المبين أدناه.

البرنامج الفرعي ٥
الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

العنصر ٤
استحداث التطبيقات والمواقع الشبكية ودعمها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(هـ) تحسين الأدوات التي تزوّد أعضاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بالمعلومات الأمنية ذات الصلة	'١' عدد النظم الأساسية لإدارة معلومات الأزمات الداعمة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن
	'٢' عدد النظم الفرعية الداعمة للنظم الأساسية لإدارة معلومات الأزمات
	'٣' عدد البوابات الإلكترونية التي توفر المعلومات لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

البرنامج ٢٨
السلامة والأمن

البرنامج الفرعي ٣
الدعم الميداني

٧٢ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢، و ٧٠/٢٤٨ ألف، و ٧١/٢٧٢ باء، بشأن تنفيذ استراتيجية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُقترح، على وجه التحديد، إدخال تنقيحات على البرنامج ٢٨، السلامة والأمن، البرنامج الفرعي ٣، الدعم الميداني، يتم بمقتضاها شطب الإنجاز المتوقع (ج) ومؤشرات الإنجاز المتصلة به، وإعادة ترقيم الإنجاز المتوقع (د) لكي يصبح الإنجاز المتوقع (ج)، بالإضافة إلى شطب النقطة (هـ) في الفقرة الفرعية ٢٨-٧ من الاستراتيجية الواردة تحت البرنامج الفرعي، وذلك على النحو المبين أدناه.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة موظفي منظومة الأمم المتحدة على معالجة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة	’١‘ زيادة النسبة المئوية للموظفين وأفراد أسرهم في مراكز العمل عالية المخاطر في الميدان الذين يتلقون التدريب في مجال معالجة الإجهاد
	’٢‘ زيادة عدد مستشاري الأمم المتحدة والمستشارين الشركاء المدربين على معالجة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة في حالات الطوارئ
	’٣‘ زيادة النسبة المئوية لموظفي الأمم المتحدة المتضررين الذين يتلقون الإسعافات الأولية الخاصة بالانفعالات ومعالجة الأضرار النفسية التي قد تصيبهم عقب وقوع حوادث خطيرة مبلَّغ عنها
(ب) تعزيز قدرات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة والمديرين (المسؤولون المعينون وأعضاء أفرقة إدارة الأمن) وموظفي الأمم المتحدة	زيادة النسبة المئوية لمديري نظام الأمن في الأمم المتحدة وأفراد الأمن والموظفين الذين ينجزون برامج التدريب الإلزامية في مجال الأمن
(ج) تحسين المعلومات المتعلقة بسلامة السفر الجوي المقدَّمة لجميع أفراد نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن	تحسين توقيت الخدمات والمشورة المتعلقة بمدى ملاءمة شركات النقل الجوي واستخدامها في جميع أنحاء العالم بالنسبة للمنسقين المنتدبين لخدمات النقل الجوي وموظفي الأمن الفنيين التابعين لإدارة شؤون السلامة والأمن

الاستراتيجية

استبدال الفقرة ٢٨-٧ من الوثيقة A/71/6/Rev.1 (شطب النقطة (هـ))

٧٣ - تركز استراتيجية البرنامج الفرعي على تهيئة الظروف المواتية لتقليص الحوادث المتصلة بالأمن إلى أدنى حد عن طريق ما يلي: (أ) ترجمة معايير التدريب في مجالي الأمن ومعالجة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة إلى برنامج تدريب متسق لجميع المشتركين في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة؛ (ب) وعقد حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية بشأن مسائل الأمن والسلامة وبشأن معالجة الإجهاد؛ (ج) ووضع وتحديث مواد تدريبية مع مراعاة المسائل الخاصة بنوع الجنس؛ (د) وتقديم خدمات المشورة للموظفين المعرضين للإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة.